وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :..... /2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنـوان:

التحفيزات الجبائية ودورها في الإنعاش الإقتصادي دراسة حالة الإصلاح الضريبي في الجزائر خلال الفترة مابين 1990 -2015

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بشرى زويد
- عبلة زاوي

إشراف الأستاذ(ة):
- أبو بكر بوسالم

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر و عرفان

أول الشكر لله الواحد ذو الفضل العظيم على جميع نعمه ونتوجه بخالص الشكر و العرفان لأستاذنا الفاضل الدكتور" أبو بكر بوسالم " على ماأسداه لنا من نصائح و توجيهات قيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي من الدراسة، و لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية بميلة، كما نخص بالذكر الأستاذ" حراق مصباح" على إرشاداته وتشجيعاته المتواصلة.

و نشكر كل الزملاء و الأصدقاء و كل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و لو بالكلمة الطيبة.

إهـــــداء

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم إلى معنى الحب و الحنان و التفاني إلى بسمة

الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى

الحبايب أمي الحبيبة إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار أبي

العزيز إلى من هم أقرب إلي من روحي إلى من آثروني على أنفسهم إلى سندي و قوتي وملاذي بعد الله إخوتي حفظهم الله وبالأخص الغاليين محمد وآدم

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم و أتمنى أن يفتقدوني إلى من

جعلهم الله إخوتي بالله صديقاتي العزيزات إلى كل من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني.

فهـــرس المحتويـــات

فهـــرس المحتويـــات:

العنـــوان	الصفحـــة
المقدمة العامة	–
الفصل الأول: الإطار العام لسياسة التحفيز الجبائي	
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة التحفيز الجبائي	02
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الجباية	02
الفرع الأول: مفهوم الجباية وعناصرها	02
الفرع الثاني: أهداف الجباية	06
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص سياسة التحفيز الجبائي	07
الفرع الأول: مفهوم سياسة التحفيز الجبائي	07
الفرع الثاني: خصائص سياسة التحفيز الجبائي	07
المطلب الثالث: أهداف سياسة التحفيز	08
الفرع الأول: الأهداف الاجتماعية	08
الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية	09
المبحث الثاني: أشكال وأسس سياسة التحفيز الجبائي	09
الفرع الأول: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات	10
الفرع الثاني: التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل	14
الفرع الثالث: التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير	15
المطلب الثاني: الشروط والعوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي	16
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي	16
الفرع الثاني: الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي	18
خلاصة الفصل الأول	**20**
الفصل الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	**21**
المبحث الأول: الإنعاش الإقتصادي	**22**
المطلب الأول: لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي	22

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي	22
الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي	22
المطلب الثاني: وسائل و شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	23
الفرع الأول: وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	23
الفرع الثاني: شروط تطبيق سياسة الإتعاس الاقتصادي	23
المبحث الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/ 2014	25
المطلب الأول: نظرة عن الاقتصاد الجزائري قبل البرنامج	25
المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/ 2004 ونتائجه	26
الفرع الأول: دعم الإصلاحات	26
الفرع الثاني: دعم النشاطات الإنتاجية	27
الفرع الثالث: التنمية المحلية والبشرية	28
الفرع الرابع: تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي	29
الفرع الخامس: تنمية الموارد البشرية	30
الفرع السادس: نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004/2001	31
المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005	34
الفرع الأول: الإصلاح في المجال الاقتصادي	34
الفرع الثاني:إصلاح الهياكل و القطاعات الاقتصادية	36
المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2014/2010	38
الفرع الأول: عصرنة الإدارة والإصلاحات الهامة في عمل الجماعات المحلية	39
الفرع الثاني: ترقية القطاع المالي و قطاع التكوين	40
الفرع الثالث: قطاع الصحة و الشغل	41
الفرع الرابع: قطاع الأمن	43
الفرع الخامس: قطاع الفلاحة	44
خلاصة الفصل الثاني	**46**
الفصل الثالث:دور التحفيزات الجبائية في الإنعاش الاقتصادي	
تمهيد	**47**
المبحث الأول: إسهامات التحفيزات الجبائية في معالجة التقلبات الاقتصادية	48
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتحفيزات الجبائية	48
الفرع الأول: انعكاسات تطبيق سياسة التحفيز الجبائية في تشجيع الإنتاج وتحديد الأسعار	48
الفرع الثاني: دور التحفيزات الجبائية في التشغيل والحد من البطالة ومساهمتها في الاستثمار	49

الفرع الثالث: دور التحفيزات الجبائية في معالجة الكساد والتضخم	50
المطلب الثاني: الدور المالي للتحفيزات الجبائية	53
الفرع الأول: التحفيز الجبائي وتمويل التنمية	53
الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية وإسهامها في تغطية الأعباء العامة	53
الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية وإسهامها في تحقيق توازن الميزانية وأثرها على المديونية	54
المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للتحفيزات الجبائية و إسهامها	54
الفرع الأول: تأثير التحفيزات الجبائية على الإستهلاك و الادخار	54
الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية وإسهامها في إعادة توزيع الدخل	56
الفرع الثالث: أهمية الجباية في توازن وتطور الهياكل الإجتماعية	58
المبحث الثاني:الإصلاحات الجبائية في الجزائر 2015/1990	58
المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الإصلاح الجبائي	58
الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الجبائي و دوافعه	58
الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي	61
الفرع الثالث: مجالات الإصلاحات الجبائية	63
المطلب الثاني: إحصاءات جبائية للفترة (1990-1999)	67
المطلب الثالث: إحصاءات جبائية للفترة (2000-2009)	68
المطلب الرابع: إحصاءات جبائية للفترة (2010-2014)	69
خلاصة الفصل الثالث	71
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المراجع	**74**
قائمة الأشكال	**76**
قائمة الجداول	**77**

التحفيزات الجبائية ودورها في الإنعاش الإقتصادي

الملخص باللغة العربية:

من خلال هذه الدراسة استخلصنا بعض الأسطر العريضة التي تتضمن أهمية التحفيزات الجبائية لتحقيق موارد مالية ومنافع اقتصادية، وكذا كيف يمكن للتحفيزات أن تؤدي مهامها بطريقة فعالة في تحقيق الأهداف المسطرة لها من قبل السلطات العامة.

وتوصي الدراسة بضرورة دراسة دقيقة للإعفاءات الجبائية ومنحها للاستثمارات التي ستشكل منابع ضريبية مستقبلية تساهم في تعزيز إيرادات الجباية العادية.

الكلمات المفتاحية:

- ✓ تحفيز جبائي
- ✓ إنعاش اقتصادي
- ✓ إصلاح ضريبي

Abstract :

Through this study we extracted the importance of Fiscal stimulus in achieving financial and economic benefits, as well as how stimulus can function effectively in achieving the objectives set by public authorities.

The study recommends the need for careful study of tax exemptions, granted to investments that will shape future tax sources contribute to strengthening the regular tax revenues.

Key words:

- ✓ Fiscal stimulus
- ✓ economic revitalization
- ✓ Tax reform

مقدمـــة عامـــــة

مقدمة عامة

يتطلب قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الإشباع العام أن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وقد أدى تطور الدولة وازدياد نفقاتها إلى تطوير حجم الإيرادات وتعدد أنواعها و أغراضها، فقد أصبحت هذه الإيرادات أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، ففي العصر الحديث تعددت مصادر الإيرادات العامة ومن بين هذه المصادر الضرائب والرسوم، فالجباية العامة تمثل أساس أي نظام اقتصادي وأداة لتغذية خزينة الدولة بالموارد اللازمة والكافية لمباشرة أعمالها المختلفة في كل المجالات.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتماما كبيرا لتفعيل سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا استمرارها كوسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ذلك بخلق نظام جبائي فعال وكذا سياسة جبائية فعالة من اجل الدفع بالتنمية في المجالات المختلفة، هذا ما يتطلب استعمال الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وكذا اللجوء إلى إجراءات جبائية ما تعرف بالامتيازات الجبائية بحيث تعد هذه الأخيرة وسيلة وأداة في يد السلطات الحكومية لأجل وتنفيذ هذه السياسات باعتبارها موردا هاما لتغطية مختلف النفقات.

فالجباية تعتبر الممول الرئيسي لميزانية الدولة، والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو شهد اقتصادها مع أواخر الثمانينات أزمة حادة بفعل تراجع أسعار البترول، ومع فشل الدولة في إيجاد حل لهذه المشكلة إلى إعادة النظر في جانبي الجباية العادية والبترولية، هذا ما أوجب انتهاج سياسات جبائية خاصة التحفيزية منها في عدة إطارات، ومحاولة التأثير على المحددات الاقتصادية حيث يكمن دور التحفيزات الجبائية في تمويل ميزانية الدول، وتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق إنعاش اقتصادي، وبغية تحقيق هذه الأهداف تم منح امتيازات عبر مختلف الأزمنة وذلك انطلاقا من فترة استقالا الجزائر على يومنا هذا.

1- إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، تبرز إشكالية بحثنا فيما يلي :

كيف يمكن للتحفيزات الجبائية المساهمة في زيادة دعم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بسياسة التحفيز الجبائي وما هي أشكال وأسس هذه الأخيرة؟
- ماذا نعني بالإنعاش الاقتصادي وما هي البرامج المسطرة الأخيرة في الجزائر؟

– ما هو دور التحفيزات الجبائية في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات البحث

سنحاول خلال هذه الدراسة الإنطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر؟

والتي تنبثق عنها الفرضيات الجزئية التالية:

– قامت الجزائر بخلق نظام جبائي فعال وكذا سياسة جبائية فعالة من أجل الدفع بالتنمية في المجالات المختلفة لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

– يتمثل دور التحفيزات الجبائية في تمويل ميزانية الدولة وتتحقيق التوازن في التنمية الإقتصادية وبالتالي تحقيق إنعاش إقتصادي في الجزائر.

3- أهداف البحث

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة أهداف أهمها:

– دراسة أهم أشكال التحفيزات الجبائية في الجزائر؛

– تحليل أثر الإنعاش الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015؛

– دراسة أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على دعم الإقتصاد؛

– معرفة مدى تأثير التحفيزات الجبائية في الإنعاش الإقتصادي الجزائري؛

4- أهمية البحث

تمكن أهمية هذا البحث بعلاقته الوطيدة بالإقتصاد الوطني الذي يساعد في إنعاشه و تنميته، حيث نلاحظ إن التحفيزات الجبائية تشكل أهم عنصر وأهم مصدر من المصادر المالية، مما جلب فضولنا للإطلاع ومحاولة معرفة كل ما يتعلق بهذا العنصر الذي أضحى بشكل عصب الحياة بالنسبة للدولة و الجماعات المحلية حيث تم الإهتمام بالتحفيزات الجبائية عن طريق وضع صيغ تشريعية وإعطاء مرونة ضريبية من أجل مسايرة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

5- مبررات ودوافع اختيار موضوع البحث :

هناك عدة مبررات ودوافع دفعتنا على اختيار هذا الموضوع أهمها:

– الإهتمام الدولي المتزايد بالجباية والسياسة المنتهجة في هذا الجانب؛

– نقص الإهتمام بالجانب الجبائي في الجزائر رغم ما تزخر به من إمكانيات غير مستغلة؛

– الدور الفعال والضروري الذي يمكن للتحفيزات الجبائية ان تلعبه في تحقيق الإنعاش الإقتصادي؛

– أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا في الإدارة المالية؛

– محاولة إثراء المكتبة الجامعية بهذه المواضيع لأهميتها وذلك من اجل الإستعانة بها في البحوث و كذلك من اجل التوسع فيها والبحث عن مستجداتها؛

6- المنهج المستخدم في البحث

بهدف دراسة إشكالية هذا البحث وتحليلها واختبار صحة الفرضيات المقدمة وقد اعتمدنا في دراسة الفصول النظرية على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على المفاهيم الخاصة بالدراسة ومحاولة تحليلها، حيث وصفنا وعرضنا واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر وجهود الدولة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي المطموح إليه مع الإستدلال ببعض الأرقام والإحصاءات المتعلقة بهذه الجوانب .

7- أدوات الدراسة و مصادر البيانات :

تتمثل أدوات الدراسة ومصادر البيانات فيمايلي :

– بالنسبة للدراسة النظرية فقد اعتمدنا على الكتب باللغة العربية والمجلات والملتقيات والرسائل و الأطروحات وكذلك المواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنث .

8- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

- ✓ **الحدود النظرية :** إن دراستنا في الجانب النظري اقتصرت على التحليل الكلي وليس الجزئي فقد عملنا على دراسة مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في الإنعاش الإقتصادي الجزائري ؛
- ✓ **الحدود المكانية:** إن الدراسة في الجانب التطبيقي اقتصرت على الجزائر ؛
- ✓ **الحدود الزمانية:** الدراسة التطبيقية كانت خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

9- هيكل البحث

لقد قمنا بتحليل إشكالية البحث، و اختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاث فصول مترابطة كالتالي:

– فقد تعمدنا في الفصل الأول التطرق إلى الإطار العام أو الفكري في سياسة التحفيز الجبائي من خلال مدخل مفاهيمي لسياسة التحفيز الجبائي وأشكال وأسس السياسة.

– أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر محاولين تبيين مفهوم الإنعاش الإقتصادي بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2015 و نتائجه.

– أما بالنسبة في الفصل الثالث فقمنا بدراسة النقطة الأهم وهي دور التحفيزات الجبائية ودورها في الإنعاش الإقتصادي وذلك بالتطرق للإصلاحات الجبائية من 1990 إلى 2015 وإسهامات التحفيزات الجبائية في معالجة التقلبات الإقتصادية.

10- صعوبات الدراسة

- نقص المراجع الملمة بالأحداث الجديدة في المجال الجبائي في الجزائر في مكتبتنا؛
- ندرة الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الأخيرة و كذا صعوبة الحصول على المعلومات.

الفصل الأول

الإطار العام لسياسة التحفيز الجبائي

تمهيد الفصل الأول:

من منطلق فكرة تجسيد الأهداف، الإختيارات وكذا تكريس استعمال كل الوسائل الممكنة التي من شأنها تدعيم النشاط الإقتصادي وتنميته، يتم وضع مجموعة من السياسات الجبائية تتجلى في السياسات التحفيزية المتمثلة في الإمتيازات التي تضعها الدولة التي من شأنها جلب الإستثمارات في شتى الميادين، بدءا من التسهيلات الجبائية والمالية وكذا الإعفاءات، والجزائر في إطار الإستفادة من هذه السياسات تعمل بجهد كبير للإلتزام بمنح هذه التحفيزات والإمتيازات الجبائية، والتي من شأنها أن تنهض بالإقتصاد الجزائري وتنميته.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى:

– المبحث الأول: سياسة التحفيز الجبائي؛

–المبحث الثاني: إجراءات وأسس سياسة التحفيز الجبائي في المبحث الثاني.

المبحث الأول: سياسة التحفيز الجبائي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الجباية

تعددت أنواع الجباية فمنها الجباية البترولية ومنها الجباية العادية، ولكن المعنى الأكثر تداولا هو الجباية العادية والتي تحوي الضرائب بحسب أنواعها، وكذا الرسوم التي تحصل عليها الدولة وذلك من خلال أنظمة جبائية معينة تفرضها الدولة لضمان استمرارية الإيرادات.

الفرع الأول: ماهية الجباية و عناصرها

أ- مفهوم الجباية: تعتبر الجباية العمة في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تساهم في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالجباية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها، وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والبترولية.

ومنه فالجباية هي اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقات الدولة وتكون على شكل ضريبة أو رسم.

ب- عناصر الجباية: تحمل الجباية في طياتها كل من عناصر الضريبة وعناصر الرسم:

أولا: الضريبة

1- تعريف الضريبة: تعددت التعاريف المفسرة لمعنى الضريبة، وبالتالي من الصعب إعطاء تعريف شامل ودقيق لها وهذا راجع على تعدد آراء علماء الإقتصاد وكذا جوانب الدراسة.

فنجد مفهوم تقليدي ينص على : " أنها اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة "[1].

وفي تعريف حديث لها يعرفها الإقتصادي " مهل " بأنها " اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد الطبيعيين والإعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية بلا مقابل يقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدول"[2].

ويعرفها جاسيون جيز بأنها " الضريبة أداء نقدي تفرضه الدولةعلى الأفراد بطريقة نهائية بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة "[3].

ويمكن تعريف الضريبة على أنها: " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق

---

[1] غازي عناية ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، دار البيارق ، عمان ، 1998 ، ص 72 .

[2] خليل محمود الرفاعي ، **المحاسبة الضريبية** ، المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 08 .

[3] حسن عواضة ، **المالية العامة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 398.

الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية " [1].

وتعرف كذلك بأنها: " اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولية وجماعاتها الإقليمية وجماعاتها المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية " [2].

وفيما يخص أحدث تعريف للضريبة مضمونة ما يلي:

تتعرف على أنها: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [3]" .

2- عناصر الضريبة: إثر تطرقنا لتعاريف المختلفة للضريبة تبين لنا استخلاص مجموعة من العناصر تتميز بها الضريبة نوردها فيمايلي [4]:

أ-الضريبة فريضة نقدية

فالأصل أن الضريبة في العصر الحديث تدفع في صورة نقود، تماشيا مع مقتضيات النظام الإقتصادي ككل، بالنظر إلى أن المعاملات كلها أصبحت تقوم على استخدام النقود، سواء في القطاعات العامة أو الخاصة.

فقد كان الأفراد في النظم الإقتصادية البدائية يدفعون الضرائب بشكل عيني سواء بتقديم جزء من محصولهم أو بتأديتهم لخدمات في أيام محددة، إلا انه يتقدم المجتمع وارتفاع نظمه الإقتصادية، ظهر عيوب متعددة للضرائب التي تدفع عينا كمصاريف نقلها ومصاريف حفظها.....الخ، لذلك فإن دفع الضريبة يكون بشكل نفدي تفاديا للمشاكل التي تنجم عن طريق دفعها بشكل عيني.

ب-الضريبة تدفع جبرا على المكلف (عنصر الإجبار القانون)

هذا يعني أن الفرد ليس حرا في دفع الضريبة، بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة الجبر هنا قانوني لا معنوي، بالنظر إلى قانون الضريبة، هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف.

جـ-الضريبة تدفع بصفة نهائية

ويقصد بها، أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها للدولة وبصفة نهائية، فلا تلتزم الدولة يرد قيمتها إليه بعد ذلك، وفي هذا تختلف عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين في سنداته، وبدفع فوائد عن المبالغ المكتتب بها في أغلب الأحيان.

---

[1] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ، دار هومة للطباعة ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2013 ، ص 13.

[2] خليل محمود الرفاعي، مرجع سابق ذكره، ص 09.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق ذكره، ص 14.

[4] عادل أحمد حشيشي ، **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 151 -153 .

د-الضريبة تدفع بدون مقابل

يعني ذلك أن المكلف لا يتمتع بمقابل أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حيث دفعه لها وإن كان لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة، باعتباره فردا في الجماعة، و ليس باعتباره ممولا للضرائب، مما يعني أن مقدار الضريبة يحدد على أساس مدى النفع الذي ينتفع به الفرد من خدمات الدولة العامة ، وإنما بالنظر إلى مقدرته التكلفية بالنسبة إلى غيره من الأفراد .

هـ-الضريبة تمكن الدولة من تحقيق النفع العام :

ذلك إن الدولة لا تلتزم عامة، كما ذكرنا يرد قيمة الضريبة أو تقديم خدمة معينة، أو نفع خاص المكلف بالضريبة، بل أنها تقوم بمشاريع واتفاقيات على مرافق عمومية وتقديم خدمات عامة ليستفيد منها الجميع على سبيل الجماعة، وليس على سبيل التخصيص[1].

2- الرسم:

تعريفه: تعد الرسوم من الإيرادات العامة التي تحصل لفائدة الخزينة العمومية بصفة دورية ومنتظمة، بحيث تشغل حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة.

ويمكن تعريف الرسم بأنه عبارة عن:" مبلغ من النقود يدعه الفرد جبرا للدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود إلى المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة "[2].

ومنه فالرسم هو: المبلغ الذي يدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه خاص ينطوي في نفس الوقت على نفع عام.

- **عناصر الرسم:** من خلال التعاريف السابقة للرسم وإثر تحاليلنا لها عناصر ثلاث يتميز بها الرسم:

أ-الصفة النقدية للرسم:

الرسم هو مبلغ نقدي، أي يدفع نقدا لا عينا، وهذا ما يتلاءم مع الإقتصاديات الحديثة النقدية، التي تتم فيها المبادلات بالنقد لا بالعين، بالإضافة إلى كون النفقات العمومية ذات صفة نقدية أيضا مما يستوجب أن تكون الرسوم نقدية والتي هي جزء من الإيرادات التي تمول النفقات.

ب- الصفة الجبرية للرسم :

إن الصفة الإلزامية للرسم تعني أن الفرد أمام خيارين إما دفع الرسم مقابل الخدمة المقدمة له، أو أن لا

---

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ذكره ، ص 18-19.

[2] عادل أحمد حشيشي ، مرجع سابق ذكره ، ص 155 .

يتلقى الخدمة أصلا، ويعرض المصلحة للضياع أو نفسه للعقاب وهذا ما يبين عنصر الجبر والإلزام هنا أي لا خيار للفرد بدفعه، بالإضافة إلى الدولة تنفرد بوضع الأحكام القانونية أي من حيث القيمة والنوع و إجراءات تحصيله.

ج–الرسم مقابل خدمة :

الرسم يدفعه مقابل رسم خدمات تقدمها الدولة أو الهيئات العامة بمعنى انه لا يحق للدولة أو الهيئات العمومية آن تفرض رسوما على الأفراد دون تقديم خدمات مقابلة لها كما أن الخدمة بدون مقابل أو مقابل مبلغ زهيد ، المقدمة من قبل هيئات عمومية يسمى رسم امتيازي، ومع أن الخدمات المقدمة مقابل خدمات خاصة، إلى انه يجب أن يقصد بالخدمة المقدمة تحقيق المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الخاصة للأفراد المنتفعين من خدمات الدولة وأن لا يكون هناك تعارض بين المصلحتين.

مقارنة بين الرسم و الضريبة

من خلال ما تطرقنا لمختلف التعاريف والخصائص وعناصر كل من الرسم والضريبة فإنه من الجدير بالذكر التمييز بينهما من خلال مقارنة تتوقف بذكر أوجه الاختلاف والتشابه.

أولا : أوجه التشابه

تتمثل في النقاط التالية[1]:

1 – **النقديــة :** أي أن كـلا مـن الرسـم والضـريبة يـدفع نقـدا علـى اعتبـار أن المبـادلات تـتم نقـدا فـي الإقتصاديات الحديثة؛

2 – **الإلزاميـة :** إذ أن صفة الإلزامية والإجبارية تتبع كلا منهما وتفرض عليهما من قبل الدولة و كذا تحدد أحكامها دون الرجوع إلى المكلفين؛

3 – **تحقيق أغراض السياسية المالية للدولة:** وذلك أن تمويل الموازنة العامة وتمويل تكلفة الخدمة هما محصلات للضرائب والرسوم المدفوعة؛

4 – **الحكومية :** إذ تفرض كل من الضرائب والرسوم وتحصلان من قبل الدولة الممثلة بحكومتها أو من ينوب عنهما من الأشخاص والمؤسسات كالوزارات والأقسام .... إلخ.

ثانيا : أوجه الإختلاف

هناك عدة أوجه اختلاف تتمثل في النقاط التالية [1]:

1 – **من ناحيـة مصدر القوة الملزمـة:** فالضريبة تفرض بقانون ينظم كافة الأحكام المتعلقة بها وبالتالي فالسلطة النقدية لا يمكن أن تفرض الضرائب بلوائح إدارية، أما الرسم فإنه لا يلزم في فرضه أي يصدر

[1] غازي عناية ، مرجع سابق ذكره ، ص 57.

بقانون بل يكفي في ذلك أن يستند إلى السلطة التنفيذية فقط لفرض الرسوم ذلك بقرارات ولوائح إدارية؛

2 – **من حيث مد تحقيق النفع للمكلف:** فالضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص، أما الرسم فإنه يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص؛

3 – **فيما يتعلق بالهدف من الفريضة:** تفرض الضريبة بقصد تحقيق أغراض مالية وأهداف اقتصادية و اجتماعية أما هدف الرسم هو تحقيق إيراد من الدولة؛

4 – **بالنسبة لأهمية كل منهما في مالية الدولة الحديثة:** فبينهما تزداد أهمية الضرائب في مالية الدول الحديثة لاعتماد الدول عليها في أداء دورها الإقتصادي والأخذ في التزايد وعلى العكس من ذلك فإن بالنسبة للرسوم حيث أن أهميتها أخذت في التناقص وبالتالي فإن حصيلة الدولة لا تكون إلا ذات أهمية تكميلية أو ثانوية كمورد مالي إلى جاني المورد الرئيسي الذي يتحقق من خلال فرض الضرائب.

<u>الفرع الثاني: أهداف الجباية</u>

تلعب الجباية دورا لا يستهان به سواء من الناحية الإقتصادية أو المالية وهي كما يلي:

أولا: الأهداف الإقتصادية

إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكنها أن تؤثر على الدخل والإدخار والإستثمار وبالتالي الضريبة تلعب دورا هاما في:

- الوصول إلى حالة الإستقرار الإقتصادي بعيدا عن حالتي التضخم والإنكماش ففي الأولى تقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة أو العكس في حالة الإنكماش ينخفض سعر الضريبة و تتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- تشجيع الإستثمار للمشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة أو تعفى أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على أرباح الشركات للسنوات الثلاثة الاولى من بداية النشاط؛
- استعمال الضريبة كأداة التوجيه الإقتصادي عن طريق التقليل أو المغالاة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها؛

ثانيا : الأهداف الإجتماعية

تتمثل في النقاط التالية:

- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة وذلك بمساهمة كل فرد في الأعباء و التكاليف العامة كل حسب مقدرته التكلفية؛
- الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات وهذا بين المواطنين وذلك بزيادة العبء عن ذوي الدخول المرتفعة وتخفيضه إلى أدنى حد ممكن من ذوي الدخول المنخفضة عن طريق الضرائب

المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم السقف المعين من الضريبة هو ما يعادل الأجر المضمون.

المطلب الثاني : مفهوم و خصائص سياسة التحفيز

إن محاولة التنمية الإقتصادية الشاملة لأي دولة لا يكون بسن سياسة مالية رشيدة تتماشى والأهداف المسطرة ، لهذا انتهجت الدول أساليب التحفيز، خاصة ما يتعلق بالجانب الجبائي حيث سمحت للمستثمرين إمكانية الإستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية المالية وذلك مقابل الإلتزام بتنظيم الإستثمارات وتوجيهها بمعنى أخر اتخاذ عدة وسائل وإجراءات تعتبر تضحية حيث تؤدي إلى نقص وتخفيض حصيلة الخزينة العمومية وبمقابل تقديم تسهيلات وإعفاءات جبائية تشجعهم على مبادرة الاستثمار وتوسيعه.

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معالجة كل من مفهوم سياسة التحفيز وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التحفيز الجبائي:

إن التحفيز أو التحريض في مفهوم الإقتصاد يعتبر مصطلح جديدا نسبيا، حيث أنه يستعمل عادة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتحدها السياسي الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية بقطاع معين ولصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين في هذا الشأن. تعرف أيضا على أنها "مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية و المحتملة لإحداث أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق التنمية وأهداف المجتمع "[1]. وتعرف أيضا الحوافز على أنها مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين.

الفرع الثاني: خصائص التحفيز الجبائي[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج مجموعة من الخصائص :

أولا : إجراء اختياري

تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الإقتصاديين حرية خيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**،الدار الجامعية الجديدة، مصر،2002 ، ص 05 .

[2] أباش حمزة، **التحفيزات الجبائية لترقية الإستثمارات**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المركز الجامعي " يحيى فارس "المدية، 2008 – 2007، ص 28 – 29.

ثانيا : إجراء هادف

إن الدولة بمنحها للحوافز الجبائية فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق أهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف الغير أكيدة التحقيق، فعند وضع هذه التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسات شاملة ووافية حول العناصر التالية:

- مراعاة الظروف الاجتماعية الاقتصادية السياسية المحيطة؛
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز؛
- تحديد مختلف الشروط التي يجب أن تتوفر في المستفيد من التحفيز؛
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية.

ثالثا : إجراء له مقابل

التحفيز إجراء خاص، وهو محكم ومدقق، موجه إلى فئة محددة من الأعوان المكلفين بالضريبة و على هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس كمكان الإقامة، مدة الاستفادة من التحفيز.

فهذه المقاييس يحددها المشرع، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا ومن جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

رابعا : وجود الثنائية فائدة – مقابل

إن الأعوان الاقتصاديين يستفيدون من الحوافز الجبائية ولكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات المعنى، أي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على النتائج على المدى القريب والبعيد.

خامسا: السلوك

التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان الاقتصاديين، كذا يحث الدولة بالتحريض عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم .

المطلب الثالث : أهداف سياسة التحفيز الجبائي

يعتبر التحفيز الجبائي متغيرا استراتيجيا تتخذه الدولة كأسلوب في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك من خلال ما تقدمه هذه السياسة من مزايا ضريبية بحيث تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعته.[1]

لذلك سندرس من خلال هذا المطلب كلا من الأهمية والأهمية الإقتصادية:

الفرع الأول : الأهداف الاجتماعية

ترمي السياسة التحفيزية الضريبة إلى خلق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] أباش حمزة ، مرجع سابق ذكره ، ص 29 .

- المساهمة في امتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح إعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

الفرع الثاني : الأهداف الإقتصادية

تهدف سياسة التحفيز الجبائي اقتصاديا إلى:

- تنمية الاستثمار حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي، و من ثم حجم التكاليف خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها؛
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛
- تخفيض تكلفة الإستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الإستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع نمو الفروع الإنتاجية و ينتج عن ذلك تعدد العمليات الإقتصادية الخاضعة للضريبة وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا ينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية؛
- تسمح سياسة التحفيز الجبائي بتوفير موارد مالية على مستوى المؤسسة وكذا تشجيع الإستثمارات التي تحقق تكاملا اقتصاديا والإستثمارات في الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني في التنمية؛

المبحث الثاني: أشكال و أسس التحفيز الجبائي

المطلب الأول: أشكال سياسة التحفيز الجبائي[1]

يعتبر التحفيز الجبائي متغيرا استراتيجيا تتخذه الدولة كأسلوب في تحقيق تنميتها الإقتصادية و الإجتماعية، وذلك من خلال أشكال مختلفة لسياسة التحفيز الجبائي، وبالمقابل تسعى الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة سواء على المدى المتوسط أو الطويل.

[1] أباش حمزة ، مرجع ذكره ، ص 37 .

تتعدد الأنماط والأشكال يتخذها التحريض الضريبي او التحفيز الجبائي عامة، وما دام موضوع هذا التحفيز هو تشجيع القطاع الخاص على أن يستثمر ويوفر مناصب شغل جديدة، نجد الأنظمة الضريبية تحاول أن تكون أكثر مرونة مع هذه اللأنشطة الإقتصادية الحيوية ليحثها على بذل المزيد من الجهود للنهوض بالسياسة التنموية ولقد اتخذت سياسة التحفيز الجبائي عدة أشكال بحسب الأهداف والأكثر شيوعا ثلاثة أشكال، والتي سنتطرق إليها من خلال الفروع التالية:

- ✓ التحفيز الجبائي الخاص بالإستثمارات؛
- ✓ التحفيز الجبائي الخاص بالتصدي؛

الفرع الأول : التحفيز الجبائي الخاص بالإستثمارات

إن الإستثمار هو العمود الفقري لتحقيق التنمية الإقتصادية، فهو يعتبر كتكوين رأس مال عيني و المتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وهو بمثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.

و لذلك معظم الدول تخصص تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجيعا للإستثمارات الإنتاجية وجلب الأموال لتنمية ثروة المجتمع.

ونجد في طياته:

- ✓ الإعفاءات الضريبية؛
- ✓ التخفيضات الضريبية؛
- ✓ نظام الإهتلاك؛
- ✓ المعاملة الضريبية للأرباح و الخسائر؛

1- الإعفاءات الضريبية

ونعني بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين ، إما بشكل مؤقت أو دائم و ذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدر بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الإقتصادية و السياسية .[1]

إن سياسة الإعفاء خصصت لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة كما ان هناك نوعين من الإعفاء منها ما هو دائم اي يستمر طيلة المشروع و يمكن ان يكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الإقتصادية أو اجتماعي من اجل تحقيق العدالة أو ذات طابع ثقافي.

و منها ما هو مؤقت أي سيتم لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الإقتصادية حديثة التكوين لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف

[1] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، مطابع الأرز ، الأردن ، 1999 ، ص 83 .

الإستغلال الضخمة وهي تتراوح ما بين 3 و10 سنوات حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الإستثمار، وهذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية.

- **الإعفاء المؤقت الجزئي:** هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة؛
- **الإعفاء المؤقت الكلي:** هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف كاملا لمدة معينة؛

2 – التخفيضات الضريبية

التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيض العبء الضريبي و من ثم التأثير على قرار الإستثمار.

إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، وقد يخضع المشرع بعض الشروط للإستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الإقتصادية والإجتماعية المتبعة.

و نجد أن الدكتور " عبد المجيد دراز " أطلق على التخفيضات الضريبية المعدلات التمييزية ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعملية المشروع ، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع أو مع نسبة الحقائق من أهداف خط التنمية الإقتصادية.

فقد تعلق الدولة أهداف خطة التنمية الإقتصادية في كافة مجالات الإستثمارات ثم تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الإستثمارات إلى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية متى حققت هذه المشروعات 60 % مثلا من المستهدف في الخطة، ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة، و يمكن أن ترتبط المعدلات التمييزية بنفس هذا الأسلوب بأي من المتغيرات الأخرى (حجم المشروع، حجم العمالة .... إلخ)

و لعل من أهم المجالات التي ثبت نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوقا لإحدى السلع الصناعية، وترغب في إنشاء منطقة حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات على المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية وأحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من استراليا ومصر في هذا المجال.[1]

3- نظام الإهتلاك

يمكن تعريف نظام الإهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الإستخدام أو عامل

[1] أباش حمزة ، مرجع سابق ذكره ، ص 42 .

الزمن يمكن أن يؤثر نمط الإهتلاك المستخدم على قرار الإستثمار، فيؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، وتوقيت دفع الضريبة ويعتبر الإهتلاك المعجل (السريع) أحد أنماط الإهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الإستثمارات الخاصة وتوجيهها في اتجاه الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الإقتصادية.

و لقد تعددت طرق الإهتلاك المعجل، ونذكر على سبيل المثال الطريقة السويدية للإهتلاك الحر باعتبارها تعطي أقصى درجات المرونة في حساب الأقساط وفقا لهذه الطريقة تسمح للمستثمر باختيار عدد السنوات التي يسمح في خلالها باهتلاك التكلفة التاريخية للأصل، بالإضافة إلى تحديد مقدار قسط الإهتلاك السنوي و الذي يتم خصمه من وعاء ضريبة الدخل، ذلك بشرط أن يزيد مجموع الأقساط عن التكلفة التاريخية للأصل [1].

و توجد كذلك طريقة القسط المبدئي وفقا لهذا الشكل من أشكال الإهتلاك المعجل يتم حساب أقساط الإهتلاك العادية للأصول الرأسمالية الجديدة و تضاف نسبة معينة من تكلفة هذه الأصول كقسط مبدئي إلى قسط الإهتلاك العادي، ويتم حساب القسط المبدئي والعادي ضمن بنود التكاليف التي يتم خصمها من الإيرادات المستمرة للوصول على وعاء الضريبة ويترتب على ذلك انخفاض تكلفة الأصول الرأسمالية في نهاية السنة الأولى بما يعادل القسطين المبدئي والعادي الأمر الذي ينجم عنه اهتلاك التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية بالكامل قبل نهاية الحياة الإنتاجية المقدرة له.

بالإضافة إلى الطريقتين السابق ذكرهما توجد مجموعة اخرى من طرق الإهتلاك المعجل، هناك الطريقة البلجيكية والتي تسمح باهتلاك تكلفة الأصل بالكامل على ثلاثة أقساط متساوية وذلك في صناعات لها أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع، ومن الطرق الأخرى الطريقة الأمريكية للإهتلاك الخماسي، وفقا لهذه الطريقة يتم خصم التكلفة التاريخية للأصل بالكامل من وعاء ضريبة الدخل من خلال الخمس سنوات الأولى من حياته الإنتاجية بغض النظر عن الحياة الإنتاجية المقدرة للأصل.

4- المعالجة و المعاملة الضريبية للأرباح و الخسائر

يعد الربح المحقق المصدر الأول للإستثمارات الجديدة ولذا تعمل الدول المختلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمارها وتنمية هذا المورد وقد لا يكون إعفاء هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي ولكنه أسلوب له أهمية في مراحل تالية لهذه السياسة وإن كان تطبيقه و مراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الإدارية.

وكذلك يعد ترحيل الأعباء إلى البلد الأصلي بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحوافز الجبائية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

---

[1] أباش حمزة ، مرجع سابق ذكره ، ص 43 .

وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الإستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن ليس وفقط الحد من الآثار السلبية من الضرائب بمختلف أنواعها بل أيضا لتشجيع الإستثمارات الخاصة بل أيضا لتشجيع الإستثمارات الخاصة وزيادة التركيم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الإقتصادية المرغوبة فقد يسمح المشرع بترحيل الخسائر أي خصمها من الأرباح خلال عام أو أكثر، وقد يكون هذا الخصم مطلقا بلا تحديد بل قد يسمح بالترحيل خلال فترات الإعفاء الضريبي كما قد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام أو إلى الخلف أو جامعا بينهما محققا في كل حالة آثار مختلفة ويحقق الترحيل إلى الأمام تشجيع الإستثمارات الجديدة والمساهمة في الحد من المخاطر، ترحيل الخسارة في مجابهة التقلبات الإقتصادية.

ويتوقف أثر فاعلية نصوص ترحيل الخسائر للأمام أو الخلف على الظروف الإقتصادية و الغير إقتصادية السائدة والمتوقعة، فإذا كانت الظروف السائدة تسمح بالتشاؤم في محيط الأعمال (أي انخفاض معدلات الأرباح و إمكانية الوقوع في الخسائر).

فإن ترحيل الخسائر إلى الخلف يصبح أكثر فاعلية في تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم أما إذا كانت التوقعات على المستقبل تفاؤلية فإن السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام يصبح أكثر فاعلية لتشجيع الوحدات الإنتاجية القائمة على التوسع و بناء طاقات إنتاجية جديدة.

وبمقارنة الآثار التي يمكن أن تتولد عن تطبيق نصوص ترحيل الخسائر إلى الخلف بتلك الآثار الناجمة عن ترحيل الخسائر إلى الأمام يتضح أن السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف يترتب عنه أثر تمييزي في غير صالح المنشأة الجديدة وفي صالح المنشأة القديمة، حيث تصبح هذه الأخيرة في وضع أفضل نسبيا مقارنة بالمنشآت الجديدة وينعكس ذلك في انخفاض درجة المنافسة وتركيز القوى الإحتكارية في أيادي المنشآت القائمة أما السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام فإنه يشكل حافز على دخول المنشآت الجديدة إلى دائرة النشاط الإنتاجي كما يشجع الوحدات الإنتاجية القائمة على بناء طاقات إنتاجية جديدة و اقتناء بعض الأصول الرأسمالية التي تزداد فيها درجة المخاطرة، وعادة بفضل المستثمر الخاص ترحيل الخسائر إلى الأمام حيث يكون المستثمر غير متأكد من تحقيق الربح في المستقبل كما أنه غير متأكد من استمرار النصوص التشريعية التي تسمح بالترحيل إلى الأمام.

ويعتبر تحديد الفترة الزمنية التي يسمح فيها بترحيل الخسائر أمرا هاما لزيادة فاعلية هذا الحافز في التأثير على قرار الإستثمار وبالتالي على معدل التكوين الرأسمالي، وكلما اتسع قطاع هذه الفترة زاد الحافز لدى المستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم الطويلة الأجل التي تزداد فيها درجة المخاطرة ولزيادة فاعلية هذا الحافز يتعين أن تزداد المدة التي يسمح فيها بترحيل الخسائر إلى أقصى حد ممكن للإستثمارات طويلة الأجل التي تزداد فيها درجة المخاطرة.

ويتعين الأخذ في الحسبان أن السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام والخلف بشكل مطلق قد يترتب عليه تقاعس بعض المشروعات الإنتاجية القائمة عن الإهتمام بتحسين كفاءتها الإنتاجية، كما يزيد الحافز لدى الوحدات الإنتاجية في إظهار خسائر وهمية في دفاترها المحاسبية لأغراض الضريبة بغية الإستفادة من نصوص السماح بترحيل الخسائر إلى فترات مقبلة تفشل خلالها في إظهار خسائر مصطنعة.

ومن ثم يتعين أن يصاحب هذا الحافز وضع العديد من القيود على استخدامه بحيث تزداد درجة فحص و رقابة حسابات الوحدات الإنتاجية التي تحقق خسائر فعلية في حساباتها وتزداد فيها درجة المخاطرة.

الفرع الثاني : التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل[1]

ويقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الإقتصادي ومختلف مستويات العمل وبالشكل الذي يلبي أكبر عدد من الطلبات للقوى العاملة.

وبسبب التطور التكنولوجي تقلص دور العنصر البشري في عملية الإنتاج، ونتج عن هذا تخفيض في مناصب الشغل، فمشكل البطالة هو الشغل الشاغل للحكومات التي تعاني من هذه الظاهرة، ويعد التحفيز الجبائي الخاص بتشغيل إحدى الوسائل التي تتخذه الحكومة للتخفيف من حدة الظاهرة.

إلا أن هذا النوع من التحفيزات لا بد أن يستخدم في أضيق الحدود، لأن منح الكثير من الإمتيازات الضريبية لعدد كبير من المجالات يعتبر مخاطرة وقد لا تجنى منه أي نتيجة بالرغم من التكلفة الباهضة لهذه الإجراءات التحريضية.

ويمكن تلخيص أشكال تشجيع التشغيل فيما يلي:

- ✓ **التخفيض على أساس كل شخص مشغل :**

و ذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفضة من دخلها الخاضع للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدثه و فق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون و هذا ما من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها و يكون هذا التخفيض محددا حسب كل شخص مشغل أو مبينة بقاعدة لسلم تتناسب طرديا مع عدد المناصب المستحدثة ، و قد تكون هذه التخفيضات تمس ثمن الرسم على الأجور والذي هو على عاتق رب العمل وبالتالي يكون له الأثر البالغ في زيادة عروض العمل.

- ✓ **التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية :**

للصناعات ذات الكثافة العمالية إمكانية المفاضلة في معدل الإقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال على اليد العاملة فالمفاضلة تكون في رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال /اليد العاملة.

---

[1] أباش حمزة ، مرجع سابق ذكره ، ص 46 .

فالمفاضلة تكون في رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال وتخفيض هذا المعدل للمؤسسات ذات الكثافة في اليد العاملة، كما تمنح تسهيلات وتخفيضات ضريبية على أرباح هذه المؤسسات الصناعية التي توجه استثماراتها إلى التجهيزات والمعدات التي تحتاج وتستقطب اليد العاملة.
يمكن أن يرفع في المعدل الضريبي على دخول المؤسسات ذات الكثافة في رأس المال على معدلات التجهيز ويمكن تلخيصه في الميزات التالية:

– إن الضريبة على رأس المال هي سهلة التحصيل والتحكيم بالمقارنة بالمساعدات المالية الخاصة بالتشغيل.

– إن الضرائب على رأس المال هي إيراد للدولة بينما التحريض من أجل التشغيل يعتبر خسارة مالية لإيرادات الدولة.

ثالثا : التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير

نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في جلب العملة الأجنبية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات و من جهة اخرى كوسيلة للتعريف بالمنتوج الوطني والدخول إلى السوق الدولي لمنافسة المنتوج الأجنبي، لجأت الدول إلى مجموعة من التحفيزات من أجل تخفيف العبء الضريبي على المصدرين وتوجيههم نحو الأنشطة المراد الإعتماد عليها، وفي هذا الإطار نذكر:

- ✓ الإمتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل؛
- ✓ الإمتيازات الخاصة بالحقوق الجمركية؛
- ✓ الإمتيازات المتعلقة برقم الأعمال؛

أولا : الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الدخل

يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتوج والتي تكون عادة المنتوجات المصنعة و ليس المواد الخام، أو على أساس شكل المنتوج أو شكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها[1]

- التحفيز فقط تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء، وهذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتوجات غير التقليدية.

إن التحفيز لا تكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين بها في أوطانهم الأصلية

---

[1] بن الحوزي محمد ، **الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر** ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 1998 ، ص 62 .

ثانيا : الإمتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية

يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الإستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الإستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية والتي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر، إضافة إلى ان بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة، و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة و إيجاد مناصب عمل و نقل التكنولوجيا ، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية، ويعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

ثالثا : الإمتيازات المتعلقة برقم الاعمال

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال والرسم على القيمة المضافة التحفيزية المهمة المشجعة للتصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء.

المطلب الثاني: الشروط و العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي[1].

الفرع الأول : الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي

إن نجاح سياسة الحث الضريبي مرهون بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة فتقسم العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي كما يلي:

- ✓ العوامل ذات الطابع الضريبي؛
- ✓ العوامل ذات الطابع الغير ضريبي؛

أولا : العوامل ذات الطابع الضريبي

هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الضريبي سواء إيجابيا أو سلبيا كمل أنها ترتبط مباشرة بالتقلبات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي وهي تتمثل في العناصر التالية:

- طبيعة الضريبة محل التحريض؛
- شكل التحريض؛
- زمن وضع التحريض؛
- مجال تطبيق التحريض.

أ- طبيعة الضريبة محل التحريض : تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها و لهذا فإن الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق

[1] أباش حمزة ، مرجع سابق ذكره ، ص 34 .

الأهداف المرغوب فيها في حالة ما إذا اخضع لمعدلات ضريبية معينة يضاف إلى هذه ضرورة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الإقتصاديين.

ب- شكل التحريض : من الأدوات المستخدمة في سياسة التحريض منح الإعفاءات أو التخفيف من معدلات الإقتطاع أو تقليص الأوعية الضريبية وتبرز فعالية الإعفاء على الإستثمار من خلال انخفاض تكلفته وإقبال الأعوان الإقتصاديين على الإستثمار بالشروط المقابلة لهذه الإعفاءات.

إلا أن هذا الإجراء من شأنه أن يؤثر بشكل واضح على إيرادات الدولة (خاصة إذا كثرت مجالات الإعفاء) لذلك توجد قيود تحد من هذه الإعفاءات (قيود زمنية ، مكانية ، كمية ....الخ.) و كذلك الإستعانة بالأشكال الأخرى للتحريض حيث يتم التوفيق بين العبء الضريبي من ناحية و تفادي إضرار من ناحية اخرى.

جـ - زمن وضع التحريض : عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الجبائي حيث أنه من الضروري قبل تطبيق إجراءات تحفيزية ، تحديد الوقت المناسب لها وتتعدد الآراء فيما يخص زمن التحفيز حيث يرى البعض أن الوقت الملائم لمنح الإعفاءات هو المرحلة التي تلي الخروج من الأزمات و التي تسبق مبادرة النهضة الإقتصادية أما " BERNARD VENAY " فمن الضروري أن تمنح الإعفاءات بقصد الإستثمارات لرجال الصناعة في ميدان مشروعاتهم في السنوات الأولى من ممارسة أنشطتهم كما يجب أن تكون هذه الإعفاءات متماشية مع برنامج المؤسسة واستراتجياتها في النمو وعلى هذا الأساس فإن منح المزايا الضريبية للمشروع يسمح للمؤسسة بالتراكم المالي وتحسين وضعية خزينتها مما يساعد على تجاوز مرحلة الإنطلاق بسلام مع إمكانية توسيع مشروعها في المستقبل.

د – مجال التطبيق : للحوافز الجبائية إطار عملي لا بد من تحديده بعناية حتى لا تكون لها انعكاسات سلبية على السياسة الإقتصادية للدولة، حيث يضع المشرع مجموعة من المقاييس والشروط قصد تحديد طبيعة ونوعية الإستثمار ومرحلة التقدم الذي بلغه، وكذا المواد والوسائل المعنية بالتحريض لأهميتها لتحقيق المشروع.

وبشكل عام فالإستثمارات المنتجة التي لها قدرة قوية في تحقيق وضعية اقتصادية واجتماعية أفضل، و المؤسسات التي تخدم الإقتصاد الوطني حتى وإن كانت لا تحقق أرباحا مالية مثلا المؤسسات التي تشغل نسبة عالية من اليد العاملة.

ثانيا : العوامل ذات الطابع الغير ضريبي

تتطلب فعالية سياسة التحريض الضريبي محيط ملائم للإستثمار ويتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية و التنظيمية و القانونية الملائمة، بالإضافة إلى الإستقرار السياسي والوضع الإقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الإقتصاد العالمي و لقد حددها " BERNARD VENAY " في الأربعة عناصر التالية:

- ✓ العنصر الإداري؛
- ✓ العنصر التقني؛
- ✓ العنصر السياسي؛
- ✓ العنصر الإقتصادي؛

وسوف نتعرض لهذه العناصر على النحو التالي:

أ- العنصر الإداري: يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الجبائي وكلما كان هناك عراقيل إدارية كالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة كلما أثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني.

ب – العنصر التقني: تعتبر البنية الإقتصادية من متطلبات أي مشروع استثماري بحيث تساهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي، إن البلد الذي يتوفر فيه بنية تحتية وعناصر الإنتاج بما في ذلك وجود مناطق صناعية وسهولة الإتصال يكون له أثر توطين الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جـ – العنصر السياسي: يعتبر الإستقرار السياسي أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري حيث أن يغيب في زيادة نسبة المخاطرة من حيث الخسارة ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لا يكون له دور فعال في اتخاذ قرار الإستثمار في ظل وضع سياسي متدني، و تتمثل المخاطر السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث والتغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي فتكمن في الأوضاع الداخلية الغير مستقرة للبلاد التي يتم فيها الإستثمار بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلة لاستثماره.

د – العنصر الإقتصادي: تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق اليد العاملة المؤهلة ومصادر التموين بالمواد الأولية وكذا شبكة الإتصالات والتسهيلات المتعلقة بالتعاملات الإقتصادية والمالية الخارجية بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار و الإئتمان.

<u>الفرع الثاني: شروط فعالية سياسة التحفيز</u>

لقد وجهت لسياسة التحريض الضريبي بعد التحفظات في فعاليتها خاصة بمقارنة إيراداتها، بالإضافة للإخلال بالعدالة وتأثيرها على تخصيص الموارد وخاصة على المستوى العالمي أضف إلى ذلك صعوبة إدارة ومراقبة هذه الإمتيازات الممنوحة لكي تتحقق عملية الحوافز الضريبية لصالح الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها؛

✓ شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية؛

أولا : شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها

- يجب أن ينصرف تطبيق الإمتيازات الضريبية إلى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الإقتصادية.
- يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لتحفيز ضريبي موجه لنشاط لا يفيد الجميع.
- أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على الأرباح في الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الغير مرغوب فيها.
- أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المحققة في الانشطة الإقتصادية المرغوبة والأنشطة الغير مرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى وفي غير صالح المجموعة الثانية بمعنى آخر أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية المرغوبة تغيرا في الأرباح النسبية لصالح تلك الأنشطة.
- أن لا يكون للجباية دور توجيهي و تحفيزي للمستثمرين و الأعوان الإقتصاديين عامة في توجيه أموالهم لمشاريع وأنشطة إنتاجية، لابد أن يكون معدل الضغط الجبائي في مستوى مقبول وفي حدود إمكانية الممولين.

ثانيا : شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية

لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمها القوانين بل ترتبط هذه بلا شك بعملية تفسيرها و تطبيقها في المجالات المختلفة فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائيا بل تتطلب الغالبية منها اتباع اجراءات إدارية لتحديد المنشآت الخاضعة لها و تعتبر الهند مثالا لدول جعل تطبيق المزايا الضريبية تلقائيا و لكن تعطي دول اخرى الإدارة سلطة تقديرية في اختيار المشروعات التي ينطبق عليها القانون و بعض الدول توفر بين الأسلوبين التلقائي و المتطلب لسلطة التقدير بأن توضح الشروط التي يجب توفرها لكي تحظى المنشآت بالمزايا ولكن مع ذلك يتعذر في ظل برنامج واسع لحوافز ضريبية أن توضح مثل هاته الشروط بصفة جامدة ولا يأخذ بعين الإعتبار التغير الذي يطرأ على الإقتصاد مما يتطلب إعطاء سلطة تقديرية للإدارة دون استخدامها بطريقة تحكيمية.

وكذلك يجب أن تتوفر الرقابة على إدارة كافة الحوافز الجبائية بحيث تتوفر شفافية كاملة في تحقيق الاهداف المرجوة وأن لا تصبح استنزافا لموارد الدولة الضريبية.

خلاصة الفصل الأول

توجد الجباية في قلب النقاشات السياسية الإقتصادية والإجتماعية، كيف لا وهي التي يمكن من خلالها تمويل النفقات العمومية بشكل عام و الخدمة العمومية بشكل خاص.

وتعتبر سياسة التحفيز الجبائي مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الإقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تنميتها يمكن الهدف من وراء سياسة التحفيز الجبائي في تنمية الإستثمار من خلال التحفيزات الممنوحة وكذا ترقية الشغل إضافة إلى تشجيع الصادرات ودعم الواردات.

التحفيز الجبائي بمختلف أشكاله هو تضحية بإيرادات الخزينة العامة و لكنه يؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات مستقبلا وعلى المدى البعيد.

ترتبط فعالية الحوافز الجبائية بمجموعة من العوامل منها ما هي عوامل ذات طابع ضريبي و منها ما غير ضريبي و لابد أن نأخذ بعين الإعتبار دون إهمال أي عنصر منهما وإلا فإن أهداف سياسة التحفيز تكون حبرا على ورق أو بدون جدوى.

عند وضع سياسة التحفيز الجبائي لابد من الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من الشروط والعوامل منها شروط تخص التحفيزات الجبائية نفسها ومنه شروط إدارة ورقابة على هذه الحوافز وهذا حتى تكون لهذه الحوافز فعالية لصالح الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفصل الثاني

سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الإنعاش الإقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر باعتباره أحد أهدافها الرئيسية لدعم الإقتصاد ، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2014، التي تشمل تنفيد كل برامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

حيث شرعت الجزائر، مند سنة 2001، في إنتهاج سياسة ميزانيتها مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، و ذلك عبر برامج الإستثمار العمومية المنفدة أو الجاري تنفيدها والممتدة على طول لفترة من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت فيما يلي:

- ✓ المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004)؛
- ✓ المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009)؛
- ✓ المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010– 2014).

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي سياسة تهدف إلى دعم وتطوير والرقي بالنشاط الإقتصادي بوسائل عديدة لذا تلجأ الدولة لإستعمال طريقة واحدة أو أكثر من طريقة بإستعمال الوسائل المتاحة لدينا لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الإثنين معا.

المطلب الأول: لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي وأهدافها:

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها:

من بين المبادئ الهامة في الإقتصادي الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود.وتعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط بوسائل مختلفة ، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية، إظافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص أو العمومي، الإستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض supply side economics التي يدافع عنها اللبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش منها كذلك دعم النشاط الإقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

المطلب الثاني : وسائل و شروط تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

الفرع الأول : وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الإثنين معا.

تطبق **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ....)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع، و غيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب.
- وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما

محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث – عدد10 / 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ص 148

تتدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه؛

- الإنفاق العمومي الكلي (الإستهلاكي والإستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) ككل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى ان يتمكن الإقتصاد من الإنتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الإستهلاك وتحريك عجلة الإقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص **سياسة الإنعاش بواسطة العرض** (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة و أكثر جاذبية)، فان تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما :

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الإستثمار الخاص؛

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الإستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والإتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث و تطوير التكنولوجيات الجديدة .....إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى " توفيرات خارجية " هامة لصالح المؤسسات.ويمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

ويعتقد البعض أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية مقارنة بوسائل السياسة الإقتصادية الأخرى، و لاسيما النقدية. ذلك أن عدم وجود سوق رساميل (رؤوس الأموال) حقيقة في البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها اكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق(العام و الخاص) و الإستثمار، و بالتالي في تحريك عجلة الإقتصاد وإنعاشه.

فتغيير معدل ضريبة ما مثلا، يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية) [1].

<u>الفرع الثاني : شروط تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي</u>

بالنسبة للكنزيين، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية لاسيما ما يلي:

---

[1] محمد مسعى ، **مرجع سابق** ، ص 149

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل الأزمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛
- يجب أن لا تترع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي)؛

و يمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج الخام الفعلي PIB EFFECTIF، بدون تضخم كبير وبدون عز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن PIB POTENTIEL والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، و تبعا لذلك، يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما ، أو ما يسمى بالفجوة **أوكن Oken**.

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية و التيارات النيوكلاسيكية أو النيولبرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية ، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية، وعليه فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، و إنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، و حتى على مستقبل الأجيال القادمة[1].

وهناك العديد من الدراسات (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتها توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذا أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب لإجمالي. وبالمقابل فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة.

محمد مسعى ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 150

المبحث الثاني : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة 2004/2001 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية الأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر. كما ترمي إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات.

المطلب الأول: نظرة عن الاقتصاد الجزائري قبل البرنامج

إن رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغير، ينطلق من وصول برامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أهدافه فيم يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وكذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الإنعاش وإعادة بعث عملية النمو من جديد.

ولقد مكن التعديل من إعادة التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995، وحقق فائض في سنة 1996، كما تم تقدير معدلا سنويا للنمو يساوي 4 %، مع توقع معدل متوسط للنمو قدره يساوي 5% في الفترة الممتدة ما بين1997 و2000، حيث دلت التوقعات على تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، وهو ما كان سيسمح بمعالجة الديون بمساعدة نمو الناتج المحلي الخام، ولكن انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة حال دون ذلك، مكن العمل ببرنامج التثبيث من امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني، حيث ثم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند (−0,9) ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو، انتهجت الجزائر سياسة صارمة وضعت من خلالها برنامج تعديل للمدى المتوسط مسند باتفاق التسهيل الموسع لتدعيم النمو الاقتصادي بقوة [1].

و لقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال:

- ✓ زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات، وبنسبة 2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية و الخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي(−1.4%)؛

[1] رمضان بهناس ، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1998−2008** ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم المالية ، المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة ، 2008، ص 69 .

- ✓ انخفاض العجز في خزينة الدولة؛
- ✓ تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر ب14% سنة 1994؛
- ✓ مواصلة تعديل صرف الدينار سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف بنك الجزائر؛
- ✓ تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستخدمت آليات تأمين ملائمة لقروض التصدي؛
- ✓ تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق؛
- ✓ تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع تحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تدعيم برنامج الخوصصة و التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

المطلب الثاني : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز؛
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية و صيانتها؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، لاسيما الوطنية منها؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج، يجب الانطلاق مباشرة.

وفي هذا الصدد نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات وذلك في الفروع التالية :

الفرع الأول : دعم الإصلاحات

قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات بـ 46 مليار دينار على امتداد أربع سنوات وهو ما يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعيار الفعالية، على هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة، ويرتقب في هذا الصدد إنجاز العمليات التالية [2]:

---

[1] زرنوح ياسمينة **اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ،جامعة الجزائر2006 ،ص 176

[2] عياش بولحية **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2011 ،ص46

جدول رقم (01): الإعتمادات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2004 الوحدة: مليار دج

العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تحديث الإدارة الجبائية	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5 .5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0 ,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق تطوير التنافسية الصناعية	0,3	1	0 ,7	/	2
نماذج التقدير	0,003	0 ,05	/	/	0,08
المجموع	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**	**46**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الفرع الثاني: دعم النشاطات الإنتاجية

1)-الفلاحة:

يتمحور حول البرامج (PNDA). يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المرتبطة بـ[1]:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحول أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- حماية الأنظمة البيئية الرعوية وتحسين العرض العلفي؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

1) الصيد و الموارد المائية:

بالرغم من طاقاته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية؛

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، التصليح والصيانة البحرية ....إلخ) وأخر (التكييف،التقييم،التبريد،النقل ....إلخ) للأنشطة الإنتاجية؛

[1] زرنوح ياسمينة،**مرجع سابق** ، ص 177

إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة أليات أخرى مناسبة؛

ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ[1]:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرامج؛
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE (0.2مليار دج) المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

الفرع الثالث: التنمية المحلية والبشرية

1) التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدد مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية موجة أغلبها لتشجيع التنمية و التوزيع (PCD) للتجهيزات والأنشطة على كافة التراب الوطني؛
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية و بلدية)؛ الماء (AEP تطهير) والمحيط و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب؛
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية [2] .

2) التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج؛

- فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية (TUP-HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة؛

---

[1] زرنوح ياسمينة **مرجع سابق** ،ص 178

[2] رمضان بهناس **مرجع سابق** ،ص 71.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل70.000 منصب شغل دائم بالنسبة لتلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايير دج، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الاكثر ضعفا (3 ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج) و أخيرا (3 ملايير دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل [1].

الفرع الرابع: تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210.5 مليار دج ، هذا البرنامج يتشكل من ثلاث جوانب: التجهيز الهيكلي للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن.

1) **التجهيزات الهيكلية للعمران**

تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر، وتم تقدير هذا البرنامج بـ 142.5 مليار دج تتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (2) : التجهيزات الهيكلية للعمران

برنامج الإنعاش	تكلفة برنامج الإنعاش
البنى التحتية للموارد المائية	31.3 مليار دج
البنى التحتية للسكك الحديدية	54.6 مليار دج
الأشغال العمومية	45.3 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على زرنوخ ياسمينة

تأمين الموانئ والمطارات والطرق ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ و المطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس به حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج.

الاتصالات مثل مشروع الحظيرة التكنولوجية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 مليار دج.

2) إحياء الفضاءات بالجبال، الهضاب العليا والواحات الريفية

3) إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على

[2] رمضان بهناس **مرجع سابق** ،ص 71.

المراكز الحضرية، سمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (3) : إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات

برنامج الإنعاش	تكلفة برنامج الإنعاش
المحيط	6.1 مليار دج
الطاقة	16.8 مليار دج
الفلاحة	35.6 مليار دج

المصدر: من اعداد الطالبة زرنوخ ياسمينة

<u>الفرع الخامس : تنمية الموارد البشرية</u>

تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجات السكان، وكذا لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية)، كما احتفظ بالبرنامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي [1] :

الجدول (4) : تنمية الموارد البشرية

برنامج الإنعاش	تكلفة برنامج الإنعاش
التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	9.8 مليار دج
التعليم العالي	12.5 مليار دج
البحث العلمي	32.9 مليار دج
الصحة والسكن	14.7 مليار دج
الشباب و الرياضة	4 مليار دج
الثقافة و الإتصال	2.3 مليار دج
الشؤون الدينية	1.5 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على زرنوح ياسمينة

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح

[1] : رمضان بهناس ، **مرجع سابق** ، ص 17.

بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)

الوحدة : مليار دج[1]:

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على زرنوح ياسمينة

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلائم والإقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للإنضمام للمنظمة العالمية.

<u>الفرع السادس: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004</u> .

إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليس باختبار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلى عناية الدولة في كل الميادين من أجل الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، و لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، واسترجعت التوازنات الاقتصادية الكلية حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6% واحتياطات صرف قدرها32.9 مليار دولار دج وفي زيادة مستمرة .

وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار الى 22مليار دولار، بينما تقلصت الديون العومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دولار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دولار دج سنة 2003 [1] .

---

[1] زرنوح ياسمينة، **مرجع سابق**، ص 182 .

إن برنامج الاقتصادي يشكل اعترافا (RECONNAISSANCE) لمقاومة أمة عرفت تكبت ألامها اليومية المصنوعة من تأكل القدرة الشرائية ، الفقر، التهميش و العزلة في مواجهة بقائها على الحياة في عالم حر كله تسامح و ازدهار موزع .

ففي شبكة القيم هذه جاء تدخل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من خلال البدأ في هذا البرنامج الذي يجب اعتباره كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، ولكن من الطبيعي جدا، أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الأزمة العميقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء أو الحمراء ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية خفيفة للتنمية المستدامة.

لقد عرفت تكلفة برنامج الإنعاش الاقنصادي في الفترة 2001 إلى ديسمبر 2003 ب478 مليار دج و كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالتالي:

الجدول رقم(6) : تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003

برنامج الإنعاش	تكلفة برنامج الإنعاش
تحسين ظروف المعيشة	155 مليار دج
البنى التحتية	124 مليار دج
الأنشطة المنتجة	74 مليار دج
حماية الوسط	20 مليار دج
الموارد البشرية والحماية الإجتماعية	76 مليار دج
البنى التحتية للإدارة	29 مايار دج

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على زرنوح ياسمينة

في الجانب تنفيد هذه المشاريع، لقد أعطى هذا البرنامج [2]:

- ✓ إعداد إطار مرجعي للأنشطة؛
- ✓ تعليمة من رئيس الجمهورية؛
- ✓ توجيهات من رئيس الجمهورية؛
- ✓ وضع أو تنصيب لجان متابعة على مستوى الولايات؛

[2/1] زرنوح ياسمينة، **مرجع سابق** ، ص 183–184.

- ✓ زيارات دورية لمتابعة وتقييم المشاريع؛

وعند أواخر شهر ديسمبر 2003، كانت حصيلة المشاريع كالتالي[1]:

الجدول رقم (7) : عدد المشاريع عند أواخر ديسمبر 2003

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4386
السكن والعمران	2446
الأشغال العمومية	1868
الفلاحة	1560
البنى التحتية للشباب	1134
التعليم	1046
الإتصال	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الإجتماعية	223
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
البنى التحتية للإدارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16.063

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على زرنوخ ياسمينة

[1] زرنوح ياسمينة ، **مرجع سابق** ،ص 185 .

المطلب الثالث : برنامج دعم النمو الإقتصادي (2009/2005)

تميزت السنوات 2001 /2004 بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص مايلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دج)، منها حوالي 30 مليار دج (أي 2.350 مليار دج) من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس بنسبة (6.8% في سنة 2003)؛
- تراجع في البطالة من أكثر 29% إلى 24%؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء و تسليم 700.000 مسكن.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية في 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة و تكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الإلتزام بتعليمة الرئاسية التي وجهتها الحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الإقتصاد العالمي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الإقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل قواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

<u>الفرع الأول : الإصلاح في المجال الإقتصادي</u>

أولا : تحسين إطار الإستثمار

ويتمثل فيما يلي :

- **ترقية الاستثمار وضبطه :**

إن المراجعة التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الإستثمار الذي تم مراجعته، توفر إطارا قانونيا ملائما لترقيم الاستثمار وتعتزم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ولجان مساعدة مشاريع الإستثمارات وتحديد موقعها، وستعرف هذه الآليات الإنطلاق الفعلي لـ " الشباك الوحيد " لصالح المستثمر ، كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الإستثمار و التوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين، كما ستسهر الحكومة عل تحسين مستوى جهودها و مواصلتها لجلب الإستثمار الأجنبي.

- **تحسين مسألة العقار**: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الإستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط و هو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، و تطوير مناطق جديدة، و جمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات و إتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية، كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية وسيتم إصلاحه وتثمينه.

وستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة و التعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الإستثمار في ميادين الترقية العقارية و السياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس لنظام الإمتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الإمتياز وواجبات كل منها، إن اللجوء إلى منح الإمتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الارض ومستغلها، و سيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

وستعكف الحكومة بالموازاة مع ذلك على تسهيل عملية تسهيل سندات الملكية في إطار القانون، إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المنتقلة عن طريق الوراثة، مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للدولة، كما ستفتح الدولة في ظل التشاور ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ثانيا : مكافحة الإقتصاد الغير الرسمي

إن تطوير الإستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير انه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية و ضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها .

وتعتزم الحكومة دعم مكافحة الإقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده الغش، يعرقل تطوير الإستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القانون للخط.

ثالثا : عصرنة المنظومة المالية

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الإقتصادية الكلية الملائمة أكثر، و في سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

و ستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الإستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الإستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة؛
- و أخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

<u>الفرع الثاني: إصلاح الهياكل والقطاعات الإقتصادية</u>

تتمثل هذه الإصلاحات في:

1- إعادة الإعتبار لقطاع السياحة

إن للسياحة غايات من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، و لذا نرى أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الإقتصاد انطلاقا مما تدره من النقد الأجنبي، وفي الحقيقة إذا كما أريد أن تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت، ومن هذا المنطلق نرى من الضروري تقديم بعض الضوابط الواجب تبنيها لارساء ثقافة سياحية فعالة، منها:

- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا؛

- وضع استراتيجيات سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها؛
- إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه و لدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر؛
- صياغة نموذج لكل منطقة من المناطق السياحية، بحيث ينفرد كل نموذج عن الآخر بما يتلاءم وطبيعة كل منطقة وما تزخر به من إمكانيات سياحية؛
- إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجا في العالم كاللغة الإنجليزية من طرف المرشدين لإمكانية التحاور والتفاهم وتجنب الحرج الذي قد ينجر عن استعمال لغة لايفهمها السائح؛
- وجوب التحلي باللياقة الأدبية في التعامل مع السياح، محليين كانوا أم أجانب، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالإختيار الدقيق لأشخاص اعتمادا على معايير موضوعية؛
- اعتماد الصدق في الكلمة والتفاني في العمل حفاظا على الأمانة والرزانة في التعامل.

2- إعادة الإعتبار لقطاع الفلاحة

يجب إعادة الإعتبار لقطاع الفلاحة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجبع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5 % من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10 %، وأن بعض الدول أعضاء فيها تطبق 2 %. نسب تجاوزات بكثير هذا المستوى ، وصلت في بعض الحالات 50 %.

3- إصلاح المنظومة البنكية

إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري و إتباعها الأدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا، فلا يعقل أن تبقى 2800 ملف طلب قروض مشاريع في البنك الوطني الجزائري معلقة بسبب أن دراسة هذه الملفات يستغرق أكثر من سنة.

إن الحل الأمثل لتطوير النظام المصرفي الجزائري هو بخصخصة البنوك العمومية التي تعرف بالخدمة الرديئة لغياب المنافسة، فكما هو الحال اليوم نرى التردد الواضح من طرف الحكومة الحالية في فتح راسمال بنك القرض الشعبي الجزائري رغم أن هذا الحل هو الأمثل لتطوير القطاع والذي لامناص له.

4- دعم بعض الصناعات

تقديم الدعم إلى بعض الصناعات، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير. حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3 % وهي نسبة ضعيفة جدا، لذلك يجب تشجيع

مشاريع البحث والتطوير والإبتكار، وأن لا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات ومراكز البحث، والمؤسسات والإدارة الإقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

5- تنشيط بورصة الجزائر

وذلك بنهج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات و أدوات الإستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين، إضافة إلى استعمال بورصة الجزائر كوسيلة لخوصصة المؤسسات العمومية والإستعانة بالخبرات والتجارب الاجنبية وتوفير الكادر المؤهل لتسييرها وتطوير التشريعات والقوانين المديرة لهذه البورصة لتتلاءم مع التطورات العالمية في هذا المجال.

المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2010 / 2014

أقر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الخماسي الحالي برنامجا طموحا، من شأنه أن يرتقي بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية، حيث تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 682 مليار دولار و ذلك دون اللجوء إلى الإستدانة الدولية، و سيكون البرنامج الخماسي 2010 / 2014 البرنامج الذي ستحقق الجزائر من خلاله وثبة نوعية على كل الأصعدة، تحدث من خلالها قطيعة مع العهود السابقة، و سيمكن البرنامج الجديد الذي يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الجزائر، بل الأول من نوعه في العالم العربي من الخروج من بوتقة دول العالم الثالث ونسج مرحلة جديدة.

وإن كان البرنامج السابق قد خصص لتشييد البنى التحتية، التي تعتبر عصبة الإقتصاد، من طرق وسكك حديدية وموانىء ومطارات، فإن البرنامج الحالي سيتفرغ لتوظيف هذه المنشآت، للإستفادة منها في خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد.

وقد وصف خبراء ومختصون في تحليلهم للبرنامج الخماسي الذي رصد له غلاف مالي قدر بأكثر من 682 مليار دولار بالبرنامج الشامل، مشيرين إلى أنه في حالة تنفيذه ميدانيا سيمكن الجزائر من الإرتقاء إلى مصاف الدول الراقية في مختلف المجالات والأصعدة، وأشار الخبراء إلى أن البرنامج لم يغفل أي جانب من جوانب التنمية، وجاء مكملا للبنامج السابق عل المستوى الإداري والإجتماعي والإقتصادي والبشري.

وقد فضل رئيس الجمهورية أن يباشر برنامجه الخماسي الجديد بطاقم حكومي جديد، فأجرى تغييرا حكوميا نهاية شهر ماي 2009، وبعد ما يقارب السنة أجرى رئيس الجمهورية تغييرا معمقا في سلك الولاة، وهو التغيير الذي جاء لإحداث القطيعة مع الماضي مثلما صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية، سيما وأنها جاءت بعد انطلاق البرنامج الخماسي الجديد في خطوة منه لدفع مسار التنمية المحلية وتحسين العلاقات مع المواطن.

وقال ولد قابلية في نفس الإطار " إنها رؤية جديدة سيكون على هؤلاء الإطارات تجسيدها عندما يستلمون مسؤولياتهم عل مستوى الولايات "، وشدد على أنه من بين المهام المنوطة بالولاة تجسيد المخطط الخماسي 2010 / 2014.

وحتى إن أفردنا للبرنامج الخماسي القادم كتبا ومجلدات فإننا لن نفي حقه، ولن نستطيع أن نلم بكل جوانبه، إلا أننا سنحاول أن نبرز أهم المحاور الرئيسية التي تضمنها[1].

الفرع الأول: عصرنة الإدارة والإصلاحات الهامة في عمل الجماعات المحلية

1- عصرنة الإدارة

يرتكز البرنامج الخماسي الحالي على ضرورة عصرنة الإدارة من أجل تكفل أفضل باحتياجات المواطن و جميع الفاعلين المحليين بما في ذلك المجتمع المدني في تسيير أكثر فاعلية كون تحسين الإطار المعيشي للسكان و رفاهيتهم الإجتماعية تمثل الغاية ذاتها للمجهود الإستثنائي لتمويل التنمية.

وبالتالي ضمان أكبر قدر من الإستقرار والإنسجام الإجتماعي الذي يهد هاما في استقرار وحدة وسلامة ورقي الوطن.

وقد جاء البرنامج الخماسي 2010 / 2014 ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطق تشجيع تعميم التنمية الإقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين إطار و ظروف حياة السكان وان يوضع في متناول المواطنين والمستعملين خدمة عمومية فعالة و ناجعة تقوم بها إدارة عمومية عصرية في إمكاناتها ومناهجها ومتجانسة ومثمرة في عملها ويرتكز على ضرورة اشتراك الجماعات المحلية.

وعليه وجب على الإدارة المحلية السهر على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية حريصة على احترام وتقدير المواطنين ومستعملي هذه الخدمة مضيفا أنه بذلك يتم تطوير سبل التواصل والحوار المسؤول والهادئ بين الإدارة العمومية والمواطنين.

وخلص رئيس الجمهورية إلى القول بأن الأمر يتعلق بالنسبة للإدارة الإقليمية كما يعتمد البرنامج الخماسي القادم على عصرنة الإدارة الإقليمية كذلك بغية التجسيد الميداني لمتطلبات دولة قانون قائمة على سيادة القانون وضمان ممارسة المواطن لحقوقه وواجباته كما يتعلق الأمر بإجراء التغيير الضروري الذي يمر عبر مقاربة مبنية على تحديد واضح للمهام والمسؤوليات وإعادة هيكلة للوظائف والمصالح المكلفة بتنفيذ جميع النشاطات الإدارية والمالية والتقنية والإقتصادية.

2- إصلاحات هامة في عمل الجماعات المحلية

وسيعمل البرنامج الخماسي على استكمال الإصلاحات المؤسساتية مع مراجعة قانوني البلدية والولاية و كذا مشاريع نصوص تشريعية اخرى، تحسين وعصرنة المصالح العمومية، تحسين وتأهيل الموارد البشرية، تفعيل الجماعات المحلية في مجال التنمية، و بالنظر للتطور الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي لبلادنا فإن إصلاح الترتيب القانوني عبر مراجعة قانوني البلدية و الولاية يرمي إلى تحسين

تنظيم الجماعات المحلية و سيرها لا سيما من خلال الأخذ في الحسبان الإنسجام الضروري لإشكال التنظيم الإداري و كذا التكفل بالجوار و مقتضياته في أنماط التنظيم و التسيير و المسؤولية لا سيما في تنفيذ برنامج التنمية المحلية ، توضيح العلاقات بين مختلف الأجهزة المنتخبة و مع الإدارة ، تثمين وضعية المنتخب ، إدخال التسيير التساهمي لإشراك المواطن في تسيير شؤون بلديته ، تحديد شروط ممارسة المراقبة القانونية لأعمال الأجهزة المنتخبة .

و توازيا مع هذه الإصلاحات المؤسساتية ينبغي الإشارة إلى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحديث و تأمين وثائق السفر و الهوية و تتمثل الوثيقة التي سيتم تنفيذها في إطار هذا المشروع في بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية و البيومترية التي ستزود أيضا بجهاز أمني ، حيث سيتم اتخاذ إجراءات لتحسين ظروف استقبال المواطن و توفير الشروط الرامية إلى تنشيط الحركة الجمعوية و مشاركتها في النشاطات المحلية و فيما يتعلق بالتنمية المحلية فإن المبادرات المتخذة تندرج في إطار البرنامج الرئاسي و تخص تحسين الإطار المعيشي و الإنعاش الإقتصادي و التشغيل و بينت عمليات التقييم التي أجرتها الولايات بصفة شاملة بصفة شاملة و حسب الإحصاءات تحسنا هاما للمؤشرات الإجتماعية الإقتصادية الرئيسية بين 2000 و نهاية البرنامج الجاري .

كما يعتبر مراجعة قانوني البلدية و الولاية أمرا ضروريا ينبغي الإسراع في إتمامه من أجل التحضير للمرحلة الإنتقالية، كما يلزم توضيح الرؤى لدور المنتخبين الممثلين للسكان فضلا عن علاقاتهم مع السلطات الإدارية المحلية الممثلة للحكومة كما يتحتم تحضير إصلاح حقيقي للجباية المحلية الذي سيجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية و اللامركزية على المستوى المحلي [1].

<u>الفرع الثاني: ترقية القطاع المالي و قطاع التكوين</u>

أولا: ترقية القطاع المالي

و قد سطر البرنامج الخماسي أهدافا محددة فيما يتعلق بالقطاع المالي ، و ذلك كخطوة جوهرية لجلب الإستثمارات الأجنبية ، في إطار ديناميكية إعادة بناء وطني من خلال تنويع النمو و التخفيف من قيد التبعية لمورد المحروقات حيث يهدف البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى التي تمت مباشرتها و إطلاق مشاريع جديدة في مجالات التنمية البشرية و تطوير المنشآت القاعدية و دعم تنمية الإقتصاد الوطني و تشجيع استحداث مناصب الشغل و تطوير اقتصاد النمو.

و لعصرنة قطاع الإدارة المالية في الجزائر تتضمن أربع عناصر وهي :

- يرمي مخطط الإصلاح الذي طبقته الإدارة الجبائية إلى ضمان تجنيد أمثل للموارد المالية خارج

[1] http // bouteflikapressclub.net/ar/sejut.php ?userID=149.02.05.2013

- مجال المحروقات و يقظة جبائية ناجعة و نظام تسيير يضمن رؤية أكيدة فضلا عن البحث عن السياسات الجبائية تشجع تقليص الضغط الجبائي من أجل تنشيط الإستثمارات المنتجة و الدفع باتجاه تحقيق النمو القوي و المتنوع و المستديم .
- ترمي الأعمال التي تمت مباشرتها إلى مواصلة البرامج الرئاسية للإنعاش و دعم و تعزيز النمو و إلى عصرنة المصير المالي كما يتعلق الأمر بمواصلة عملية تجسيد إصلاح المصير المالي الذي يهدف إلى معالجة النقائص المسجلة في مجال تسيير ميزانية الدولة يتمحور برنامج عمل

إدارة أملاك الدولة حول ثلاثة أهداف تتمثل في:

- تكييف و تأهيل الأحكام التشريعية والتنظيمية بغية ضمان أفضل تثمين وحماية للأملاك العمومية والخاصة للدولة.
- تقوم إدارة الجمارك بعمليات إصلاح و تحديث تهدف إلى تكييفها مع التحولات الوطنية و الدولية و تحسين أداءها و تعزيز قدراتها في مجال تدخل و فعالية و نجاعة مصالحها [1] .

ثانيا : قطاع التكوين

سمحت الجهود التي بذلتها الدولة في قطاع التكوين المهني لإدخال التعديلات الضرورية من حيث النوعية و الكمية و في هذا الصدد و بهدف تكييفه مع الحاجيات الحقيقية للإقتصاد الوطني و تعزيز التنسيق بين القطاعات من أجل تحقيق انسجام ضروري كفيل بضمان نجاعة التكوين الملقن و جعله جذابا أكثر بالنسبة للشباب الباحثين عن منصب شغل ، سيشمل المخطط الخماسي 2010 – 2014 البرنامج المادي على وجه الخصوص إنجاز 160000 منصب تكوين ل 122 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و 401 مراكز مهنية للتكوين و التمهين و 72 معهد للتعليم المهني و 431 توسيعا و 85 مؤسسة داخلية (7000 سرير) و 12 مؤسسة نصف داخلية و 93 مكتبة و اقتناء 1900 قسم للتكوين [2] .

<u>الفرع الثالث : القطاع الصحي و الشغل</u>

أولا : القطاع الصحي

و قد أعطى رئيس الجمهورية تعليمات صارمة من أجل اتخاذ كل الإجراءات التي ترمي لى إبقاء تواصل العلاج و التكفل السريع بالمرضى و عقلنة تسيير الهياكل القاعدية للصحة العمومية .

و بشأن نوعية العلاج و التكفل بمستعملي هياكل الصحة العمومية تم اتخاذ اجراءات واسعة لا سيما فيما يتعلق بالنظافة في المستشفيات تتضمن تزويد كل الهياكل الصحية بعتاد مكيف للتطهير و القضاء على النفايات المسببة للأمراض المعدية .

---

[1] http // bouteflikapressclub.net/ar/sejut.php ?userID=149.02.05.2013

ومن المنتظر أن يعرف القطاع الصحي تحسنا كبيرا بعد تنفيذ البرنامج الخماسي الجديد ، عن تعزيز الطاقم الشبه الطبي الذي يعد 100 ألف موظف في كل التخصصات و الذين يمارسون في المؤسسات الصحية العمومية و ذلك بفضل شبكة تتكون من 42 مدرسة مختصة تندرج ضمن المخطط الخماسي 2010 / 2014 .

و توازيا مع ذلك تتواصل جهود التكوين التي انتقلت سنة 2009 بالنسبة لـ 10500 تلميذ مع الدخول التربوي 2010 / 2011 .

و في مجال تسيير المستشفيات تدعم القطاع بمدرسة وطنية للتسيير و الإدارة الصحية مهامها تكوين إطارات التسيير للمؤسسات الصحية كما يتم إعداد برنامج لتعزيز التكوين قصد ضمان تغطية صحية متخصصة في جميع ولايات البلاد.

ويتضمن البرنامج الخماسي إنجاز أكثر من 1000 هيكل صحي وفي مجال المنتوجات الصيدلانية تم تسجيل تقدما بفضل إجراءات ترقية و تطوير الإنتاج الوطني للدواء وقد سجل السداسي الأول 2010 انخفاضا بـ 22 بالمائة لفاتورة الواردات مقارنة بنفس الفترة لسنة 2009.

وفيما يتعلق بإشكالية المنتوجات الصيدلانية وبالنظر للنتائج الأولية المسجلة جدد رئيس الدولة تعليماته لترقية الإنتاج الوطني للدواء لا سيما الأدوية الأساسية، مشيرا إلى أنه يجب إعادة تأهيل الصيدلة المركزية للمستشفيات حتى يتسنى لها أن تكون حقيقة أداة لتأمين وتنظيم تزويد الهياكل الصحية العمومية بالمنتوجات الصيدلانية.

ثانيا : الشغل

ومن أهم المحاور في البرنامج الخماسي 2010 / 2014 هي القضاء على أزمة البطالة التي طالت الجزائر منذ عقود طويلة، حيث سطر برنامج لخلق ثلاثة ملايين منصب شغل، وسيكون ذلك في المتناول بفضل الإستثمارات الهامة والمشاريع الكبيرة في مجال الشغل سيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان إلى جانب دعم وتقوية الهياكل الإقتصادية للبلاد.

وقد أصدر رئيس الجمهورية تعليمتين هامتين في هذا المجال ليس فقط لاستحداث مناصب وشغل وكفى، ولكن يركز على عملية التأهيل كمحور أساسي وذلك من خلال السماح للعمال والإطارات الجزائريين بالإستفادة من التحويل التكنولوجي، إضافة إلى عصرنة خدمات التشغيل بشبكة الإعلام الآلي.

وستستمر هذه المجهودات خلال الفترة لرفع من مستوى الخدمات العمومية الخاصة بالشغل والوكالة الوطنية للشغل وفق معايير دولية بغية الرفع من عدد أعوان الخدمات العمومية للشغل وتغطية عدد البطالين وقد نصبت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي اللجنة الوطنية لترقية التشغيل التي ستسهر على تنظيم سوق التشغيل التي ستشهد توفير 3 ملايين منصب إلى غاية سنة 2014، حيث

تعتبر هذه اللجنة جهازا استشاريا للتشاور والتقييم حول كل المسائل المرتيطة بالتشغيل، حيث ستوكل لها مهمة إبداء الآراء والإقتراحات والتوصيات حول جل القضايا المتعلقة بسوق التشغيل.

لتجسيد سياسة الحكومة الرامية إلى الإرتكاز على الإستثمار في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب الشغل، ترقية السياسة التحفيزية اتجاه المؤسسات لتشجيع خلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى العمل على ترقية تشغيل الشباب وتحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، وتقوم اللجنة بمتابعة وتقييم تنفيذ مخططات وبرامج ترقية التشغيل والبرامج القطاعية وضبط سوق العمل، خاصة ما تعلق بتطوير التأهيلات والمعادلة بين التكوين والتشغيل مع تقديم إحصائيات خاصة بإنشاء مناصب شغل في مختلف قطاعات النشاط والتحويلات التي يعرفها عالم الشغل إضافة على دراسة وتقييم مدى تنفيذ مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

ستساهم اللجنة في تنظيم سوق التشغيل مع تنفيذ المخطط الخماسي الرامي إلى خلق 3 ملايين منصب شغل منها 1500000 منصب شغل دائم و1500000 منصب شغل في إطار الآليات العمومية للتشغيل مشيرا إلى أن هذه الفترة ستتميز بمتابعة مجهودات التنمية من خلال تنفيذ برنامج الإستثمار العمومي الذي خصص له مبلغ مالي قدر 682 مليار دولار ومتابعة تنفيذ مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد.

وقد تم تسطير سياسة محكمة لتحقيق الهدف حيث يتم إشراك كافة الجهات المعنية لترقية التشغيل مع تعزيز العلاقات مع مختلف القطاعات كالتعليم والتكوين المهنيين والتعليم العالي للتوفيق بين معادلة التكوين والتشغيل وتطويره وفقا لاحتياجات سوق الإقتصاد المحلي وبالتالي الوصول إلى مفهوم إجمالي للتكفل بالمسائل المرتبطة بالتشغيل وستجمع اللجنة مرتين في السنة للتفكير والمناقشة واقتراح أعمال لتحسين وضعية سوق التشغيل وتقييمه وكان وزير العمل والتشغيل الطيب لوح قد وضع تعليمات للقائمين على هذه اللجنة لإرساء التشاور والتنسيق للوصول إلى الحوار حول مسائل التشغيل، والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة ودراسة وتقييم واقع وخصوصيات التشغيل لاقتراح حلول مناسبة للقضاء على البطالة ورصد المشاكل التي تواجه التشغيل والتفكير في الآليات التي تسمح بالقضاء عليها بشكل علمي وعملي مدروس، مع الإقتباس من تجارب الدول الأجنبية الناجحة حتى يكون التقرير السنوي الذي تعده اللجنة أداة يعتمد عليها في تصور وإعداد السياسات الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة [1].

الفرع الرابع: قطاع الأمن

إن استتباب الأمن في الجزائر يعتبر من بين أهم الإنجازات التي حققتها الجزائر خلال العشرية الاخيرة

---

[1] http // bouteflikapressclub.net/ar/sejut.php ?userID=149.02.05.2013

حيث تم هزم الإرهاب في كل ربوع الوطن بفضل الكفاح البطولي لجيشنا وقواتنا الأمنية، كفاح تعزز بخيار شعبنا للسلم والمصالحة الوطنية خيار عكفت الحكومة على تنفيذه بوفاء كامل.

لقد هزم الإرهاب بفضل التزام مثالي للجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن الجمهورية والمواطنين المتطوعين ولم يعد لبقاياه أي مستقبل في أرض الجزائر الطاهرة، ومع ذلك تبقى يد الجزائر ممدودة لكل أولادها الذين يرغبون في العودة إلى أحضان المجتمع وستعفي على كل من عاد إلى جدة الصواب طوعا وبتكافل العمل العسكري الذي لن تجدي عنه الجزائر في مكافحة الجماعات الإرهابية أينما كانت ومواصلة تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية فإن الجزائر ستحقق الأمن بشكل نهائي وتقضي نهائيا على هذه الظاهرة العالمية من جذورها.

الفرع الخامس : قطاع الفلاحة

ويهدف البرنامج الخماسي القادم إلى تحقيق الإكتفاء الغذائي في مختلف المجالات، والقضاء على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر منذ الإستقلال، و قد لهذا الأهداف 1000 مليار دج، في خطوة لتحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي المتوسط، والرفع من الإنتاج الوطني وتحسين اندماجه عبر عصرنة وتكثيف فروع الإنتاج ذات الإستهلاك الواسع بفضل إدخال المكننة على الزراعة واستخدام أوسع للمخصبات وتطوير البيوت البلاستيكية المقببة، إضافة إلى تعميم استعمال التجهيزات الخاصة بالري الإقتصادي للمياه، وتطوير إنتاج البذور والنباتات وفحول التكاثر التي تستجيب لاحتياجات
الفلاحين و المربين (المستثمرات والرفع من نسب تربية الأبقار الحلوب).

وركز البرنامج الخماسي في مجال الفلاحي على تعزيز التنمية المستديمة و المتوازنة للأقاليم الريفية و تحسين الظروف المعيشية لسكانها عبر الشروع في إنجاز 10200 مشروعا جواريا للتنمية المدمجة على مستوى 4712 منطقة و ستسمح هذه المشاريع من جانب آخر في التثمين و الحفاظ على أكثر من 8 مليون هكتار تقع في مناطق جبلية وفضاءات سهبية ومناطق صحراوية فضلا عن ذلك فإن اجراءات دعم تكثيف الفروع ستساعد على تطوير الصناعة الفلاحية وبروز شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المكونات والخدمات للفلاحة وذلك من أجل الإستجابة للاحتياجات الكبرى التي سيوفرها البرنامج.

من جانب آخر سيتم إبلاء متابعة دائمة لسياسة البحث والتطوير والتكوين والتعميم والدعم التقني للفلاحين والمربيين، وكذا تعزيز خريطة، وتعزيز الفرع والمهن المشتركة وأنظمة الضبط من أجل حماية مداخيل الفلاحين وتشجيعهم على مزيد من الإنتاجية وتأمين تموين السوق بالمنتجات من قبل الفلاحين وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين، كما لم يغفل البرنامج توفير مكننة آلية تؤدي إلى فلاحة عصرية حول المستثمرات الفلاحية التي تتحكم في التقنيات المبتكرة، وتوسيع للمساحة الفلاحية القابلة للإستغلال، سيما تلك الخاصة بالأراضي المسقية التي تفرضها متطلبات أمننا الغذائي، إضافة إلى مواصلة برنامج حماية

الأراضـي الفلاحيـة عبـر مكافحـة التصـحر وتهيئـة وحمايـة الأحـواض المنحـدرة وتعزيـز أعمـال التشـجير وحماية الانظمة الإيكولوجية في إطار سياسة التجديد الريفي ، إضافة إلى إطلاق برنامج أعمال يرمي إلى تجنيد جميع الطاقات المتوفرة في ميدان الموارد المائية من أجل التكفل بالإحتياجات الضرورية لتأمين الإنتاج الوطني السقي التكميلي للحبوب ومساحات اخرى خاصة بالزراعات المكثفة لمواد البقول والبطاطا وزراعة الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون وسيكون الفلاحون والمربون والمتعاملون الإقتصاديون مدعوون من أجل ضمان نجاح عملية تجسيد المخطط الخماسي ورفع تحدي الأمن الغذائي الذي يعد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية [1] .

[1] http // bouteflikapressclub.net/ar/sejut.php ?userID=149.02.05.2013

خلاصة الفصل الثاني

شكلت بداية الألفية الثالثة انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري بكل معاني هذه الكلمة، وذلك بعد خروج الجزائر من نفق التسعينات المظلم أو ما عرف بالعشرية السوداء والتي خسر فيها الإقتصاد الجزائري حسب بعض التقديرات ما يزيد عن 20 مليار دولار وتزامن ذلك مع استلام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة خلفا لليمين زروال ، وتزامن هذا أيضا مع بدأ أسعار النفط في منحاها التصاعدي (الطفرة النفطية الثالثة) وتحسن مداخيل الجزائر من البترودولار.

لذلك شرعت الحكومات الجزائرية في تطبيق برامج لمعالجة آثار العشرية السوداء على الإقتصاد الجزائري ومواصلة عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق وتحسين المستوى المعيشي للفرد والرغبة الحقيقية بالإقلاع بالإقتصاد الوطني ونمو قوي و مستديم فكان برامج الإنعاش الإقتصادي والذي امتد بين 2001 و2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي الذي يمتد بين 2005 – 2009 والبرنامج التنموي الذي امتد بين 2014 – 2010 الذين حققت فيهم نتائج إيجابية.

لكن المشكل الذي يبقى مطروح هو تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات، فعلى الجزائر الخروج من هذه التبعية وذلك بتأهيل اقتصادها وإدماجه في الإقتصاد العالمي بواسطة جذب الإستثمارات الأجنبية ومواصلة إصلاح الهياكل الإقتصادية ذات الأهمية وانضمامها للتكتلات الإقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها دوليا.

الفصل الثالث

دور التحفيزات الجبائية وأثرها على الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

تمهيد :

تتميز الأنظمة الضريبية الفعالية بالتطور المستمر تبعا للمتغيرات والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية والمالية، ونظرا لأهمية النظام الجبائي تعمل جميع الدول على تطويره وتحسينه، لأن الأنظمة المالية تطبق خلال فترة معينة، ثم تصبح غبر صالحة مما يقضي بتعديلها وإصلاحها لجعل النظام الجبائي مرن و بسيط وواضح، وهذا سعيا لمواكبة التطورات الاقتصادية الاجتماعية.

الجزائر على غرار الدول الأخرى شهد نظامها الضريبي عدة تعديلات وإصلاحات عميقة وشاملة، وكان إصلاح 1992 م أهم تلك الإصلاحات للوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام.

لذا سوف نتعرض في هذا الفصل إلى أهم إسهامات التحفيزات في معالجة التقلبات الاقتصادية في الجزائر وأهم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي في الفترة من 1990 إلى 2014، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى إسهامات التحفيزات الجبائية في معالجة التقلبات الاقتصادية من خلال إبراز دور التحفيزات الجبائية في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية كالنظم والبطالة ومحدداته كالإنتاج والإستهلاك، وكذا دورها في تمويل التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني قتطرقنا فيه إلى الإصلاح الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1990–2014 تناولنا ماهية الإصلاح الضريبي و مختلف المجالات التي مسها خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: إسهامات التحفيزات الجبائية في معالجة التقلبات الاقتصادية

سنتعرض من خلال هذا المبحث إبراز دور التحفيزات الجبائية في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية كالنظم والبطالة ومحدداته كالإنتاج والاستهلاك، وكذا دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

حيث نتعرض في اقتصاد الدول المتخلفة كباقي الدول إلى العديد من الإختلالات منها النظم والكساد، هذين الظاهرتين يعكسان الاضطراب والاستقرار الموجود بين التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، كما تجد الدول النامية نفسها أمام مشكلة التقارب الطبقي بين مختلف شرائح المجتمع، هذا التفاوت في الدخول والثروات من شأنها تعميق حدة الفقر في المجتمع الشيء الذي يعيق أي مشروع تنموي وعلى هذا الأساس تسعى الدول النامية إلى استخدام كافة الوسائل والسياسات للقضاء على الإختلالات وتطبيق قوة التفاوت، ولعل أحد أهم الوسائل المستخدمة في التحفيزات الجبائية والتي تعد أهم الوسائل المستخدمة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي كما أنها أداة فعالة في إعادة توزيع الدخل والتقليل من التفاوت الطبقي بين مختلف الشرائح والفئات بالمجتمع، وبالتالي القضاء على البطالة وتحقيق التوازن من خلال تحقيق تمويل التنمية.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتحفيزات الجبائية

الفرع الأول: انعكاسات تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية في تشجيع الإنتاج وتحديد الأسعار

أولا: أثر التحفيزات الجبائية على الإنتاج

تؤثر التحفيزات الجبائية في الاستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثر التحفيزات الجبائية في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وكما سنرى من أن التحفيزات الجبائية تؤدي إلى نقص الإدخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الإخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي[1].

ثانيا : أثر لتحفيزات الجبائية على الأسعار

تؤثر لتحفيزات الجبائية من خلال سياسة الضريبة حيث تقتطع جزء من دخول الأفراد، ويترتب على ذلك قلة الطلب عن سلع وخدمات من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض

[1] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ،دار هومة، الطبعة الثالثة الجزائر 2003، ص 175 .

خارجية مثلا، أو تكوين إحتياطي معين، فعن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء السلع والخدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين، فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار[1].

الفرع الثاني : دور التحفيزت الجبائية في التشغيل والحد من البطالة ومساهمتها في الاستثمار :

أولا : دور التحفيزات الجبائية في معالجة البطالة

لقد عرفت معظم الدول النامية عدة أزمات مازلت أثارها حتى اليوم، ومن بينها البطالة التي تفشت في مجتمعنا وأصبحت الشغل الشاغل لها والسعي لمكافحتها والحد منها بمختلف السبل.

والبطالة ببساطة تعني أشخاص عاطلين عن العمل رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه ومن جهة أخرى هو عبارة عن عامل تخزيني لثروات البلاد وهي شكل من أشكال الإذلال الاقتصادي والاحتقار الإجتماعي، ومن التدابير المالية التي تمكن من تخزين حدة البطالة والتخفيض في معدلات الضرائب و لقد قامت الجزائر بالتغييرات في النظام الجبائي سنة 1999.

حيث قامت بإدخال طرق جديدة في المجال الضريبي بهدف التخفيف من العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار المحلي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

ونظرا لكون مؤسستنا تتميز بتكاليف مرتفعة و التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المنتجات المحلية وبالتالي لا تستطيع الصمود أمام الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زوال مؤسستنا الوطنية، وهذا معناه طرد ألاف العمال، ولذا ينبغي تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني والضرائب من بين الوسائل المساعدة في ذلك حيث يمكن للدولة إعطاء إعفاء مؤقت للمؤسسات مهما كان نوعها خاصة أو عمومية من دفع الضرائب أو تقديم إعانات لها، خاصة في المرحلة التي تعيشها بلادنا، وهذا حتى نتمكن من الاستثمار على نقاط البيع وتوصيل ألاف العمال إلى حقهم في التشغيل للحد من ظاهرة البطالة، ولكن ما نلاحظ الآن أن الدولة بحاجة كبيرة، لأن تحصل أكبر عائد من الضرائب نظرا لكثرة أفراد المجتمع، وفي المقابل فأصحاب المشاريع الكبرى يشكون من عبء الضريبة، وهذا ما يسبب كثرة استعمال الأساليب غير القانونية مثل: التزوير والتهرب من دفع الضريبة.

---

[1] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ،دار هومة، الطبعة الثالثة الجزائر 2003، ص **176** .

ونظرا لغياب النمو الاقتصادي واستمرار التدهور في جميع القطاعات ما عدا قطاع المحروقات، أثر هذا على الحالة الاجتماعية، إذا ارتفعت نسبة البطالة وظهرت الفئات المحروقة مع تزايد ظاهرة الفقر بمرور الزمن[1].

حيث من خلال الإحصائيات للسنوات السابقة نلاحظ الزيادة المستمرة في معدلات البطالة من سنة لأخرى، كما بدأت هذه الزيادة في التطور بفارق كبير بين السنوات وذلك ابتداءا من سنة 1994، ذلك راجع إلى الشروع في تنفيد برنامج التنظيم الهيكلي في سنة 1995 ، حيث تم تسريح ألاف العمال، إذا انتقلت نسبة البطالة من 4.36% سنة 1994 إلى 43% سنة 1998 ثم لتنخفض سنة 2004 إلى 17.7%.

وتشير بيانات الديوان الوطني في هذا السياق عن وجود حوالي 14 مليون نسبة يعانون الفقر فعلى الدولة معالجة هذه الظاهرة بأقصى سرعة، وذلك بأخذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق النمو والاسقرار الاقتصادي، وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية [2].

ثانيا : أثر التحفيزات على الاستثمار

مما لا شك فيه أن العوامل الرئيسية للتنمية هي جوهر الاستثمار المقررة في الدول في الواقع فإن غالبية الدول النامية اعتمدت في العشريات الأخيرة على إتباع سياسة الاستثمار والدافع الرئيسي هو تنشيط عملية التنمية الاقتصادية وتكثيفها، فالعلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار يجب أن تكون مبنية على أسس تسمح للاستثمار بلعب دور فعال في الاقتصاد، وذلك في اللجوء إلى الحوافز التي يمكن أن تمنحها الجباية التشجيعية، هذه الحوافز يمكن أن تكون إعفاءات أو تخفيضات في معدلات الضريبة وهذا باستخدام سياسات معينة، وهذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الأول في التحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار[2].

<u>الفرع الثالث : دور التحفيزات الجبائية في معالجة التضخم والكساد</u>

أولا : دور الجباية في مواجهة التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية و النقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية منها، وبغض النظر عن درجة النمو و مستوى تطور هذه الاقتصاديات. ويشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع و الخدمات على مستوى التشغيل الكامل حديثا وعائقا على الدول، لابد من اجتيازه وهذا لن يأتي إلا بانتهاج سياسة جبائية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي خاصة منها الضريبية.

---

[1] بارودي حورية ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 12 .

[2] ناظم نوري الشهري ،**النقود والمصارف** ،كتاب للطباعة والنشر ، العراق 1995 ،ص 279 .

1) التدخل بواسطة الضريبة المباشرة

تكون الضرائب المباشرة مجالا للزيادة في الطلب على العرض من خلال التأثير على ظاهرة التضخم وذلك بالضغط على الطلب، بفرض ضرائب متصاعدة للدخول ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات لكي تتمكن من الاستثمار وفتح فروع جديدة، وبالتالي يكون هناك تحقيق للهدفين:

الأول **مالي** وهو زيادة الحصيلة الجبائية والثاني **اقتصادي** من خلال التأثير على الدخول (الطلب الكلي).

ولا شك أن هذه العمليات لها حدود لابد من عدم تجاوزها والمتمثلة في حدود الضغط الجبائي حيث لا تزيد من حدة التضخم، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وارتفاع نفقات إنتاجها التي تسبب في إقصاء بعض منها، مما لا يسمح للمؤسسات الباقية من التحكم في ثمن السلع[1].

2) التدخل بالضرائب المباشرة

تلعب هذه الضرائب دور تنظيمي خاصة تلك التي تمس الاستعمالات والتي تعتمد عليها معظم الدول النامية في تحقيق الجزء الأكبر من مواردها المالية مخلفة في ذلك الأسعار المرتفعة في سوق السلع والمنتجات لاندماج هذا النوع من الضرائب في السلع، التي يتحملها المستهلك بصفة غير مباشرة كما يمكن لبعض الضرائب الغير مباشرة أن تلعب دورا في محاربة التضخم مثلا:

أسعار المنتوجات، فالرفع في معدلات هذه الضرائب تؤدي إلى إحداث تضخم، حين ينجر على هذا الإجراء هذه عدة أثار سلبية في ارتفاع الأسعار نتيجة لاندماج سعر المنتوجات، وتحطيم القيمة النقدية واضطرابات اجتماعية نتيجة غلاء المعيشة.

لذلك فإن اللجوء السياسي الجبائي إلى الضرائب غير المباشرة للحد من التضخم، يلزم عليها التخفيض في معدلات هذه الأخيرة لإعطاء نوع من التوازن في الاسعار التي تتماشى من القدرة الشرائية للمواطن.

وكما أن اللجوء السياسي الجبائي إلى الضرائب غير المباشرة للحد من التضخم، يلزم عليها التخفيض في معدلات هذه الأخيرة لإعطاء نوع من التوازن في الأسعار التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن.

وكما أن اللجوء إلى حقوق الجمارك وذلك بتخفيض حقوق الاستيراد، حيث يؤدي كل تخفيض على المواد الأولية والمنتجات المستوردة إلى تنقيص الطلبات المتواجدة على بعض السلع والمنتوجات التي ارتفعت أسعارها في السوق، نتيجة لعدم توفرها، أوللضرائب على رأس المال مثل حقوق التسجيل، حقوق الشركة يكون مبلغ الضريبة غير مدمج في الأسعار، كما أنه لا يؤثر على الطلب، وإنما يسمح للدولة بامتصاص القمة المالية الزائدة التي ليس لها مقابل في الاقتصاد.

---

[1] ناظم نوري الشهري ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 279 .

ينبغي أن نميز الضرائب الغير مبشرة بشيء من المرونة، خاصة الضرائب النوعية التي تفرض على شكل قيمة معينة من المال، نفرض وحدة قياس، حجم، وزن (ثباث)[1].

فهذه الضرائب ينبغي أن تتغير قيمتها في أوقات التضخم في حين أن الضرائب القياسية على شكل نسب من قيمة السلعة، اثبت نجاعتها لان حصيلتها تتغير بتغير قيمة السلعة، ونستنتج أن تزايد معدلات التضخم بشكل خطير مما يستدعي الإسراع إلى محاربته لثقله على الاقتصاد الوطني الذي يعتبر من الظواهر المعرقلة للتنمية الاقتصادية، وفيما يخص معالجة التضخم عن طريق استعمال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولكي يكون النظام الجبائي صارما في محاربة التضخم، يجب أن تعتمد على الضرائب المباشرة بنسب تفوق تلك المعطاة للضرائب غير المباشرة، لذلك معظم الأنظمة الضريبية للدول النامية تعتبر ضعيفة في محاربة التضخم، وذلك لإسهام الضرائب غير المباشرة فيها بقدر كبير مثلا: في الجزائر نجد أن نسبة الضرائب غير المباشرة تشكل 60% إلى 70%من الجباية الضريبية [2] .

ثانيا : دور التحفيزات الجبائية في معالجة الكساد

إن الكساد هو عبارة عن توقف القوى الإنتاجية عن الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الإنفاق أو الطلب الفعلي عن العرض الفعلي، مما يؤدي إلى تعطيل المشاريع وظهور البطالة أو الانخفاض في الطلب الفعلي مع ضعف الحصيلة الجبائية وأرباح الشركة، وتؤدي فترات الكساد في العادة إلى:

- ✓ هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد؛
- ✓ انخفاض الطلب على العمالة؛
- ✓ يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض الطلب على المواد الأولية.

ودور الضريبة في معالجة الكساد تتم من خلال:

- الضرائب على الدخل: وهذا بواسطة تخفيض الضرائب على الدخل الشيء الذي إلى تشجيع الاستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب كله، وبالتالي الوصول إلى توازن الطلب مع العرض.
- في حالة الكساد: تجبر الدولة مؤسساته بتوزيع الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للمساهمين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن زيادة الطلب الكلي وبذلك تعادله مع العرض.
- الضرائب على الإنتاج: إن تخفيض هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى انخفاض التكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض في أسعار المواد المنتجة، وبالتالي رغم القدرة الشرائية للمواطنين، وينتج عنه التزايد في حجم الطلب الاستهلاكي.

---

[1] Lucien Mehl،**Science et technique fiscales** ، paris، P : 286.

[2] نور الدين دمشوقي، **تطور النظام الجبائي بين التعديل و الإصلاح**، مذكرة تخرج ليسانس مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 5.

المطلب الثاني : الدور المالي للتحفيزات الجبائية

الفرع الأول: التحفيزات الجبائية وتمويل التنمية

تلعب السياسة المالية في الدول النامية، دورا إيجابيا بناءا للتعجيل في التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي، ويتعين على الدولة تحديد حجم الموارد التي يجب أن يتحصل عليها، والعمل على اختيار أفضل المصادر والتي نراها مناسبة وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا لضمان أحسن تمويل لنفقات مشاريعها [1].

ومما لاشك في أنه من أهم الأسس التي يجب أن تبنى عليها الدولة سياستها بصدد تمويل برامجها التنموية مع تجنب الوسائل التمويلية التضخمية، ومن أجل هذا يجب أن تختار الدولة السياسة الناجحة، ومن هنا برزت أهمية السياسة الضريبية خاصة من جانبها المالي كأداة فعالة بإمكانها أن تتحكم بشكل جيد في طاقات المجتمع ويمكن استغلال كل المواد المالية والبشرية المتاحة لتوجيهها نحو أهداف التنمية، ولقد بات من الضروري على الدول أن تتدخل في تمويل التنمية الإقتصادية ، وخاصة أن البلدان المتخلفة التي تتسم بندرة رأس المال الذي يعتبر صلب التنمية الإقتصادية و قوامها ، إن نقص رأس المال ينجر عنه حتما ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الإقتصادي ضعيفة ، وإن لم تجد الدول النامية بدائل أمام هذه الوضعية ،إلا للجوء إلى الإقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل مشاريعها الإقتصاية والإجتماعية، وقد تبين أن لهذه الإجراءات من نمت هي الأخرى وتطورت أهم أساليب التحفيزات الجبائية بهدف تغطية النفقات العامة، وتحقيق التوازنات الكبرى ومن ثم إيجاد تنمية اقتصادية متجانسة ومتوازنة[1] .

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة إضافة إلى كونه بدون مقابل يؤهلها إلى أن تكون الوسيلة المفضلة لجلب الموارد المالية، اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات وتوجيهها نحو هذه القطاعات العاجزة ، وفي الجزائر فإن نسبة الهيكلة للضرائب العادية لا يتلاءم مع نمو إجمالي الإيرادات، ومن ثم هنا فإن نسبة الإيرادات العادية من إجمالي الإيرادات، تتميز بعدم الاستقرار الذي وجب على الدولة تطوير النظام الضريبي وترشيد النفقات، باستخدام كل المعايير الضرورية لذلك [2] .

الفرع الثاني : التحفيزات الجبائية ودورها في تغطية الأعباء العامة .

إن الضريبة وسيلة هامة ومصدر أساسي في توفير الموارد المالية لتمويل الأجهزة ومصالح الدولة وتوفير الموارد لاحتياجاتها الضرورية وبصورة تستطيع الوفاء وازن بواجباتها تجاه الإنفاق على الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع من حيث الكم و النوع ، بحيث تخصص ايرادات الإنفاقات التالية:

الإنفاقات على الاستهلاك الاجتماعي(خدمات الأمن، العدالة والدفاع .....)؛

---

[1] عطية عبد الواحد ،مرجع سلبق ذكره ، ص 109 .

[2] دراوس مسعود ، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، حالة الجزائر (1990 _ 2004) دكتوراه دولية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، الجزائر 2006 ، ص 361 .

- الإنفاق على الإستثمارات الغير إنتاجية ذات مصلحة عامة ومشتركة (مستشفيات، مدراس .....)؛
- الإنفاق على الاستثمارات الإنتاجية ذات الطابع العام .

الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية ودورها في تحقيق توازن الميزانية وأثرها على المديونية الخارجية

✓ **توازن الميزانية :** إن مبدأ توازن الميزانية بمعنى أن تساوي جميع الإيرادات العامة مع جميع النفقات العامة، وطبقا لهذت المبدأ، فإذا ازداد إجمالي النفقات العامة، فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية العامة، وهذا يعني زيادة في النقود المتداولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و التضخم، وهذا يكمن دور الدولة في امتصاص الكتلة النقدية الزائدة من النقود كشرط أساسي من الشروط.

ويرى الكثير من المتخصصين الماليين إلى ضرورة موازنة ميزانية التسيير عن طريق الإيرادات الجبائية أي أن نفقات التسيير هي ذات طبيعة إنمائية، لذا يجب أن يجب أن تمول عن طريق الضريبة التي تعتبر نهائيا لدورها.

✓ **المساهمة في التحقيق من مبدأ المديونية الخارجية :** إن الاستدانة من الخارج يعود إلى عجز الميزانية، وإن جلب قروض خارجية لتمويل عجز الميزانية يعني زيادة حقيقية في كمية النقود داخل النقود دون الزيادة في الحجم النشاط الإقتصادي خاصة عند توجيه مبلغ القرض

في الدول المدينة، ونظرا لخطورة الوضعية يمكن أن تدخل الضريبة في محاربة والتقليل من عبء هذه المديونية، وذلك عن طريق تمويل الاستثمارات بالموارد الجبائية عوضا عن اللجوء إلى الخارج وتأدية المستثمرين الأجانب لديونهم الجبائية بالعملة الصعبة.

المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للتحفيزات الجبائية وإسهامها.

إن الضرائب من الوسائل الهامة التي تساهم في التعديل الاجتماعي و تحسين الهياكل الاجتماعية، فالمعدل التصاعدي للضريبة يطبق في العديد من المناسبات كالضريبة على الدخل، وحقوق التركة لها أشكال من الاستقطاع الضريبي الذي من شأنه تهدف إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل يحقق التوازن بين الطبقات الاجتماعية، لاسيما الطبقات الأكثر حرمانا منها [1] .

الفرع الأول: تأثير التحفيزات الجبائية على الإستهلاك و الإدخار.

أولا: أثر الجباية على الإستهلاك

إن توجيه الإستهلاك يتطلب استخدام عدة أساليب كرفع الأسعار عن طريق استعمال السياسة الفرنسية، كما أن الوسيلة المباشرة والمؤثرة كثيرا في الاستهلاك هي الضرائب الغير مباشرة، التي تعرض على الإستهلاك خاصة ولهذا الغرض نمثل الضريبة تمثيلا حيا و دقيقا لمساهمتها في تحقيق الأهداف

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ذكره ، ص 2 .

الإقتصادية والإجتماعية، تلك المتمثلة في إعادة توزيع الدخل الوطني مع مراعاة العدالة الإجتماعية، التي تقتضي تخفيض الضرائب، أو بتقرير إعفاءات وتشجيعا للسلع التي تستفيد منها الطبقات المحرومة في المجتمع ، وفي الجهة المقابلة أرقام الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغنية ولذا بنية مراقبة الاستهلاك ، وقد تساهم الدولة في القضاء على الفوارق الطبقية أو التقريب بين الطبقات، وهذا بالحد من الاستهلاك بالأخص مع عمليات التنمية ويتنوع الإنتاج ويزداد الدخل، وتؤدى الإستراتجية وفق التنمية المستدامة الشاملة.

ويلمح تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجبائية حيث عملت السلطات الجزائرية على إعادة توزيع الدخل، ففقر المجال الاجتماعي قد أحدث ظلم الشبكات الاجتماعية الهادفة إلى لتحقيق من حدة اللازمة على الطبقات الفقيرة ، أما في المجال الجبائي فقد أقرت بعض الإعفاءات من الضريبة على بعض الطبقات من المجتمع بأصحاب الدخل المنخفض، بالمقابل كان للنظام، وارتفاع أسعار بعض المنتجات، ومن جهة أخرى يمكن للدولة تحقيق عدالة اجتماعية عن طريق رفع أسعار السلع الكمالية والتخفيض من أسعار السلع الضرورية أو بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية، وفرض معدلات ضريبة منخفضة على السلع الضرورية أو حتى إعفاءها منها وفعلا في الواقع المعاش فإن الاستهلاك أنخفض كثيرا خاصة عند الفئات ذات الدخل المنخفض، حيث الاستهلاك مقتصر على السلع الضرورية فقط.

وحسب " كينز " فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل نظرا لأن هذه الزيادة لا تصرف كله على الاستهلاك، وتكون النتيجة بانخفاض لميل الحدي للاستهلاك، كلما زاد الدخل مع فارق الزيادة في الاستهلاك عند الفئات ذات الدخل المتدني تكون أكبر من الميل للاستهلاك ذات الدخل الكبير.

وهكذا فإن إعادة فإن أعادة توزيع الدخل بالضرائب وبتحويل جزء من دخل الفئات ذات الدخل المرتفع وهكذا فإن إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة الضرائب وتحويل جزء من دخل الفئات ذات الدخل المرتفع والميل الحدي لضعف الاستهلاك إلى الفئات ذات الدخل المتدني، وذات الميل الحدي فيرتفع الاستهلاك ويقل الادخار، وإذا كانت لضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية فإن الادخار يزيد ويقلل من الاستهلاك، ويكون الدخل الوطني قد أعيد توزيعه لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب المداخل المتدنية.

ويرى "كينز "أن الميل للاستهلاك والميل للاستثمار يتجهان كقاعدة عامة للانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل، فإذا كان الطلب الاستهلاكي مشبع فإن الأسعار تكون منخفضة، وبالتالي عائد الأرباح ينخفض

---

[1] بارودي حورية ، مرجع سابق ذكره ، ص 13 .

وهذا بطبيعة الحال يقلل من الاستثمار، لذلك فإن الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، بل لابد من تدخل الدولة عن طريق الضرائب، وهذا مايسعى بضرورة رفع الطلب الفعلي بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود، حيث تنخفض لهذه الدخول الضرائب وتعطى بعض الإعانات والتحويلات مثل: منح البطالة.

ومن الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لمعالجة مشكل أخر وهو انخفاض المدخرات القومية، وأن تعمل الدولة على الحد من الاستهلاك وتكوين تلك المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

ثانيا : أثر التحفيزات الجبائية على الادخار

يتكون الادخار الوطني على وجه الخصوص من الادخار الخاص الذي يقوم به الفرد والادخار العام الذي تقوم به الدولة فلكي تقوم الدولة بالاستثمارات فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات، ويمكن القول أن أثر الضريبة على الدخل العام (الدولة) هو إيجابي، إلا أن أثر الضريبة على الدخل الخاص لا يكون كذالك في أغلب الحالات، كما رأينا فرض الضريبة يؤثر على دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليص إنفاقاتهم على الاستهلاك ممن يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحد بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة لمصلحة النفقات الضرورية وعلى حساب النفقات الغير ضرورية كما رأينا من قبل [1].

ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة، ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة، تتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع معدل الضريبة التي تكون موجودة من قبل, أي أن أثر الضريبة في الادخار يكون سلبيا ويختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع ألضرائب [2].

فالضرائب التي تصب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي والمتعلقة بفائض القيمة أو أرباح الأسهم وغيرها أي الضرائب المباشرة بصفة عامة تضر بالادخار بصفة من الضرائب الغير المباشرة خاصة إذا تعلقت بالأفراد ذات الدخل المرتفع التي تضع جزءا كبير من دخلها في الادخار.

<u>الفرع الثاني : التحفيزات الجبائية و إسهامها في إعادة توزيع الدخل</u>

إن التأثيرات وأو التدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني يختلف عن المباشرة والغير مباشرة ونتوقف هنا

---

[1] خليفي رضوان ، **نظم التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمارات** ، مذكرة ليسانس ، معهد العلوم الاقتصادية ، 2002 ، ص 52 .

[2] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ذكره ، ص 25 .

لنبين دور الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني.

أولا: دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني

✓ **الضرائب على الدخل** : يعد هذا النوع من أكثر الضرائب تأثيرا على إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف فئات المجتمع فقد تفرض هذه الضرائب بشكل نسبي فيكون التأثير هنا بدرجة كبيرة على أصحاب الدخول الضعيفة عكس أصحاب الدخول المرتفعة، مما يؤدي إلى التفاوت بين الطبقات، أما في حالة فرض هذه الضرائب بالشكل التصاعدي فإن حديثا يكون على ذوي الدخل الكبير، وثم تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني من الفئات الاجتماعية و من أمثلة ذلك الضرائب على الدخل الإجمالي.

✓ **الضرائب على الأرباح** : ويكون تأثير هذه الضرائب على على أصحاب الشركات و العقارات والمنقولات فتقوم هذه الضريبة بإعادة توزيعها على الأفراد المجتمع، وتتمثل مدى فعالية الضرائب على رأس المال في إعادة توزيع الدخل الوطني على مد نجاحها في اختيار الوعاء الضريبي لها وتكيف طبقات رأس المال مع الأسعار التصاعدية إضافة إلى توسيع أوعية العديد من الضرائب التي تصيب الطبقات الفنية.

ثانيا : دور الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني

عند التكلم عن الضرائب الغير مباشرة يقصد من ورائها الضرائب على الإنفاق وادخار الضرائب الغير المباشرة ففي إعادة توزيع الدخل الوطني أبت الدولة إلى تغيير نمط أسعار المواد والمنتجات بقصد تكييف توزيع الدخول، كأن ترفع من أسعار المواد الكمالية وفي هذا العدد يمكن التطرق إلى تعريف الحماية التي تمكن أن تنجح، ليس فقط في زيادة الإنتاج وأيضا في تحسين التوزيع بتخفيض التفاوت في الدخول ويتم ذلك وفق طريقتين:

- فهي تستطيع من جانب فرض الضريبة على السلع المستوردة التي تنافس الصناعات المحلية التي تكون فيها الأجور مرتفعة نسبيا، وبذلك يمثل لتحويل الإنتاج والعمالة من ضمانات أخرى تكون فيها الأجور منخفضة إلى تلك الصناعات المحلية؛
- كما تستطيع من جانب أخر أن تفرض محل السلع المستوردة التي يستعملها الأغنياء فقط، و بذلك فهي تضمن زيادة الحصيلة الضريبية ويتم استبدال تلك الواردات بواردات أخرى تكون أكثر فائدة بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع، وإضافة إلى رفع الأسعار الكمالية تلجأ الدولة لتخفيض أسعار السلع المستهلكة من طرف الطبقة الفقيرة عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة عليها، كما تقوم بتقديم إعانات لبعض فروع النشاطات الإنتاجية التي تتصل باستهلاك شبعي موسع.

ويمدد تبيين دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني، نقول أن ظاهرة التفاوت في استهلاك رؤوس الأموال ظاهرة يصطحبها بالضرورة تفاوت في استهلاك السلع و الخدمات لاشك في أن التمييز بين

القطاعات والفئات في توزيع الدخل الوطني يعتبر سمة من سمات البلدان النامية، ألا وهي وجود فئة أقلية غنية وأغلبية فقيرة لذا بات من الضروري لجوء الدول إلى سياستها الضريبية لتحسين الأوضاع [1].

الفرع الثالث: أهمية التحفيزات الجبائية في توازن وتطور الهياكل الاجتماعية

إذا كان الهدف الاجتماعي للضريبة يؤدي إلى توزيع الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع بحسب قدراتهم التكلفية لإعادة توزيع هذه الأعباء وذلك لإحداث العدالة الاجتماعية على مستوى الأشخاص وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية لغاية تطوير هياكل المجتمع، لأن تطوير هذه الهياكل يتوقف على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى [2].

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر من 1991-2014

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الجبائي

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي و دوافعه

أولا: مفهوم الإصلاح الضريبي

وتعني كلمة الإصلاح **اصطلاحا:** التغير أي تغيير الوضعية من شكل إلى شكل و مستوى معين إلى مستوى أحسن، سواء كان هذا التغيير كلي أو جزئي، أي أنه يمس كل أركان النظام القائم أو بعض أركانه فقط، فالإصلاح الجبائي هو عملية تغيير تمس الإدارة و النظام الجبائي معا.[3]

ثانيا: دوافع الإصلاح الضريبي

يهدف الإصلاح الضريبي من منظور صندوق النقد الدولي إلى حملة من الأهداف نذكر منها :

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الإدخار و توجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها؛
- إعادة توزيع المداخيل بشكل بشكل عادي و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة و جعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم، نظرا إلى معدلات التضخم العالية التي كانت قد عرفها الإقتصاد الوطني؛
- إعادة هيكلة النظام الضريبي.

أما عمليا لجأت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي نظرا لوجود أسباب تدفعها لذلك سنتطرق إليها فيما بعد، ففي سنة 1987 لوحظ أن النظام الضريبي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية بسبب عدم

---

[1] عطية عبد الواحد ، **دور السياسة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1993 ، ص 480 .

[2] فلاح محمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 23 .

[3] بلجوهر مجيد، مغسل سمير، **الإصلاح الضريبي وأثره على المؤسسة الإقتصادية حالة الجزائر(92-97)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة اليسانس في العلوم الإقتصادية، نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية، دفعة 2007/2006 ص36.

ملائمة المعطيات الإقتصادية الجديدة، خاصة بعد تحويل الإقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر، لذلك فإن دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص و عيوب النظام الضريبي القديم و المتمثلة فيما يلي:

1- تعقد و عدم استقرار النظام الضريبي: لقد واجهت المؤسسات نظاما ضريبيا معقدا نتيجة تنوع الضرائب و تعدد معدلاتها، بالإضافة إلى تخلف مواعيد تحصيلها.

إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق و التحكم فيه، مما صعب مهمة إدارة الضرائب و المؤسسة معا، الشيء الذي أدى إلى كثرة المنازعات بينهما.[1]

2- نقل العبء الضريبي: اعتبر العبء الضريبي من دوافع الإصلاح بسبب تعدد و ارتفاع معدلاتها، فنجد معدل الضرائب على أرباح الشركات (IBS) مثلا: كانت تقدر ب 55% ثم انخفضت إلى 50 % مع بداية سنة 1989، و هذا المعدل يعتبر مرتفعا مقارنة مع المعدلات المطبقة في بعض الدول الأخرى.

3- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة: لقد أصبح ربح النظام الضريبي القديم غير ملائم ولا يتكيف مع المؤسسة الخاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية التي شهدها الوطن، و كذلك المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق، فالتشريعات الضريبية و هيكل الإدارة كانا يتميزان بنظام ضريبي حسب معطيات وقوانين، النظام الإشتراكي المطبق قبل الإصلاحات، فكل هذه المعطيات أوجبت إجراء إصلاح جبائي جذري، ونلاحظ ما يلي:

- **الإهتلاك الخطي:** الذي أصبح لا يلائم الفترة أو المرحلة الجديدة، باعتبار الإهتلاك وسيلة من وسائل استرجاع الإستثمارات، ولكن طريقة الإهتلاك الخطي لا يسمح للمؤسسة باسترجاع قيمة استثماراتها بسرعة.
- **الأعباء القابلة للخصم:** تواجه المؤسسة أثناء عدة أعباء هذه الأخيرة، لتتحصل على النتيجة المحاسبية، وبإجراء بعض التعديلات على هذه الأخيرة تتحصل على النتيجة الضريبية على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC) التي طبقت ابتداء من سنة 1975م على أساس كل وحدة و ليس على مستوى المؤسسة، وبالتالي لا يسمح بالمقاصة بين مختلف وحدات المؤسسة من حيث النتائج المحصلة،ولذلك قد تعاني المؤسسة عجز مالي و مع ذلك تطالب بدفع الضريبة، لأن هي التي حققت الأرباح و إن هذه التقنية تشكل عائقا على الوضعية المالية للمؤسسة، لأنه ليس من المنطق أن تطالب مؤسسة بدفع ضريبة على ربح رغم أنها حققت خسارة، و قد تم تعديل هذه الإجراءات سنة 1989م، حيث تقرر فرض ضريبة (BIC) على مستوى المؤسسة.

---

[1] بلجوهر مجيد، مغسل سمير، **مرجع سابق**،ص36-37

إن التحديد غير العقلاني و غير الرشيد لأعباء قابلة للخصم، جعل عدة انتقادات توجه لهذه التقنية، نخص بالذكر: الغرامات مهما كان نوعها، بعض المؤونات مثل مؤونة الخسائر، أما المصاريف التي وضع لها حد معين، نخص بالذكر المصاريف التالية:[1]

- مصاريف الإستقبال التي حددت بحد أقصى ب 50.000 دج أو 5% من النتيجة الضريبية للسنة السابقة؛
- اهتلاك السيارات السياحية لا يمكن ان يتجاوز 80.000 دج، فهذه المبالغ لا تعكس واقع المؤسسة و لا يأخذ بعين الإعتبار طبيعة نشاط أو حجم المؤسسة.

4- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الإستثمار: تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتاثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات، فهي تعرف بالتضحية الضريبية، بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الإقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة على الإستثمار و توجيهها نحو الإستثمار المنتج، وذلك لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق، وذلك للأسباب التالية:

- عدم توازن هيكل قطاع الإستثمار؛
- عدم التوازن الجغرافي للمؤسسة عبر التراب الوطني.

5- ضعف العدالة الضريبية: إن العدالة الضريبية حسب المقدرة التكليفية له، لكن النظام الضريبي الجزائري و بابتعاده عن العدالة الضريبية، أدى إلى نوع من التهرب الضريبي، ويتضح ذلك في طريقة الإقتطاع من المصدر لأنها كانت مقتصرة على بعض المداخيل فقط دون الأخرى، مما فتح المجال للتهرب الضريبي في نوع الضرائب التي لا تقتطع من المصدر، وانعدامه من النوع الآخر، وكذلك اختلاف مواعيد التحصيل، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، مع العلم أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل، فهو يفرض بنفس النسبة على جميع المستويات للدخل.[2]

6- ضعف الإدارة الضريبية: إن الإدارة الضريبية الفعالة تساهم في إنجاح النظام الضريبي، الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية، و ذلك لوجود عدة أسباب تتمثل في الفراغ الذي عرفته الإدارة الضريبية، بعد رحيل الإستعمار أدى إلى صعوبة التحكم في سيرورة تلك الإدارة، مما أثر سلبا على مردوديتها و كذلك تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب، هذا الوضع أدى إلى صعوبة تأدية مهام إدارة الضرائب على الوجه الأكمل.

إن النظام الضريبي المعقد، صعب من مهمة موظفي إدارة الضرائب، قد ساهم في ذلك تعدد أنواع

[2/1] ناصر مراد، مرجع سابق ،ص20 -40 .

الضرائب وغموض النصوص التشريعية الضريبية، وكذلك افتقار إدارة الضرائب للتقنيات المتطورة مثل: نظام الإعلام الآلي أدى إلى صعوبة أداء المهمة الموكلة لها، كما لا ننسى سوء التنظيم الإداري ووجود البيروقراطية وانتشار الرشوة في جهاز الضرائب أدى إلى ضعف تلك الإدارة.[1]

7- إنشاء الغش و التهرب الضريبي: إن النظام جميع السلبيات السابقة للنظام الضريبي، ساهمت في رفع حدة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى عدة غوامل أخرى نذكر:

- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين واعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل، هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة؛
- وجود عدة ثغرات في التشريع الضريبي هذا الوضع يدفع المكلفين لاستغلال هذا النقص؛ و يمثل انتشار حدة التهرب و الغش الضريبي مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي، كما أنه يعبر عن رضا المكلفين بما فيهم المؤسسات عند ذلك النظام للتخفيف من حدة هذه الظواهر الخطيرة، كان على الدولة المبادرة بإجراءات مختلفة منها:

- إدخال إصلاحات عميقة وحقيقية على النظام الضريبي قصد معالجة السلبيات و النقائص الموجودة فيه. كذلك تحصين إدارة الضرائب عن طريق الرفع من مستوى التكوين وتوسيعه، بالإضافة إلى إدخال تقنيات متطورة كنظام الإعلام الآلي، كما يجب كذلك توسيع الرقابة و تكثيفها، بتشجيع موظفي الضرائب بإضافة علاوة الأجر المرتبط بحجم رقم الأعمال المكتشف من طرفهم، من خلال عمليات التفتيش، بالإضافة إلى ترقية هؤلاء الموظفين على حسن تأدية مهامهم.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي

منذ سنة 1987م بدأ النظام الضريبي يشهد عدة إصلاحات حقيقية و عميقة، نظرا لتمتعه بنقائص وسلبيات لا تمكنه من أداء الوظائف الموكلة له بشكل فعال، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الإقتصاد الوطني، وخاصة تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الإقتصادية، ومن أجل ذلك سطرت الدولة عدة أهداف على مستوى النظام الضريبي تتمثل في العناصر التالية:

1- تبسيط النظام الضريبي: إن الهدف من الإصلاح الضريبي هو تبسيط النظام الضريبي سواء فيما يتعلق بالتشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضرورية واضحة ومدعمة بتفسيرات و تحليلات من طرف المختصين، وترتب على ذلك أن النظام أصبح يكتسي أكثر شفافية ووضوح وانعكاس، ذلك إيجابيا على إدارة الضرائب وكذا المؤسسة.[2]

[2/1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص42-44.

2- تخفيف العبء الضريبي: من أهم مساوئ النظام السابق ثقل العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة، فقد كان مجحفا في حقهم وكثيرا ما تسبب في اختلال التوازن المالي لهم، لذل تواجه المؤسسة عدة صعوبات مالية تحد من برامجها التوسعية، إن تخفيض معدلات الضريبة من أهم أسباب تخفيف العبء على المكلف، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت لتخفيف العبء الضريبي ماجاء في قانون المالية لسنة 1989م[1]؛ حيث يتم إعادة هيكلة النظام الضريبي في سنة 1992 حيث جمعت بعض الضرائب في ضريبة واحدة و ألغيت ضرائب أخرى، وترتب عن ذلك تقليص العبء الضريبي للمؤسسة.

3- إدارة ضرائب فعالة: إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه و متابعته، لذلك فمن الأهداف الهامة للإصلاح الضريبي هو فعالية الإدارة الضريبية، ومن أجل ذلك حددت عدة نقاط هي:

- رفع عدد الموظفين نتيجة تزايد عدد المكلفين بالضريبة، وفي هذا المجال نجد في سنة 1991 كان عدد الخاضعين لضريبة Tugp/Tugps هو 163 ألف مكلف، وفي سنة 1995 أصبح عدد الخاضعين لـ TVA 250 ألف مكلف من الضرائب الأخرى؛[2]
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب و ثلاث مدارس جهوية أخرى؛
- تعميم استعمال الإعلام الآلي في جميع مصالح الجهاز الضريبي؛
- إزالة البيروقراطية وكل العراقيل الموجودة داخل إدارة الضرائب، مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بالإدارة، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تقريب الإدارة من المواطن نظمت إدارة الضرائب أبواب مفتوحة على الضرائب كل سنة، وكذلك طبع كتيبات و منشورات مختصرة و بسيطة، ولا ننسى أيضا رسائل الإتصال...إلخ

4- محاربة الغش والتهرب الضريبي: يعتبر الغش والتهرب الضريبي أحد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الضريبي،حيث يؤدي إلى إضعاف مردود ذلك النظام ونقص في التحصيل، وللتخفيف من هذه الظاهرة قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية ذات بعد إداري و تشريعي.

5- تحقيق العدالة الضريبية: تشكل العدالة الضريبية أبرز اهتمامات المشرعين فمن خلالها يكتسب النظام الضريبي بين المكلفين من خلال التوزيع العادل و المنصف للعبء الضريبي ويتضح ذلك فيمايلي:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين وإخضاع كل طرف منها لمعاملة خاصة، إن هذا التمييز يشكل خطوة نحو الإقتراب من العدالة الضريبية؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، علما أن الضريبة

---

[1] **قانون المالية لسنة** 1989.

[2] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 41-42

التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية، حيث أنها تراعي مستويات الدخل؛[1]

- مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين الإعتبار الظروف الشخصية، كذلك إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.

6- توجيه النشاط الإقتصادي:[2]

يهدف النظام الضريبي الجديد إلى التحكم في النشاط الإقتصادي و تشجيع الأعوان الإقتصاديين بما فيهم المؤسسات على زيادة الإستثمار، عن طريق منح الإمتيازات الضريبية، كاتخاذ سياسة الإعفاء و استعمال بعض التقنيات المحفزة على عمليات الإستثمار وتوسيع المشاريع، و في هذا المجال يسعى المشرع الضريبي إلى استعمال الضريبة كأداة لتحقيق الأغراض التالية:

- حماية الأنتاج الوكني عن طريق الرسوم الجمركية، و في هذا الإطار يجب مراجعة معدلات تلك الرسوم، حتى تحقق الحماية اللازمة للمنتجات الوطنية، ومن أجل ذلك يجب وضع جدول اقتصادي مفصل لجميع الصادرات لتحديد الحقوق الجمركية اللازمة؛
- توجيه الإستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها، وذلك وفق السياسة الإقتصادية المنتهجة؛
- تشجيع الأعوان الإقتصاديون بما فيهم المؤسسات على مبادرة الإستثمار، و ذلك بفضل التسهيلات و التحفيزات الضريبية، ويترتب على ذلك زيادة الحصيلة الضريبية التي تعمل على دفع وتيرة التنمية الإقتصادية.

<u>الفرع الثالث: مجالات الإصلاحات الجبائية</u>

لقد كان الإصلاح الجبائي شاملا و معمقا، ومس العديد من الجوانب الجبائية، ويمكن إدراج تلك الإصلاحات في الجوانب التالية:

1- إصلاح الإدارة الضريبية:

لمواكبة الإصلاحات الإقتصادية الحديثة يجب على الدولة إصلاح الضريبة لزيادة و تحقيق الفعالية و القيام بمهامها على أحسن وجه وهذا من حيث التنظيم و السرعة و تشديد الرقابة الجبائية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي ، والتي من أهم أهداف الإدارة الجبائية من أجل الوصول إلى أقصى مردودية ممكنة.
كما تم توفير إمكانية بشرية ومادية معتبرة لتطوير الإدارة الجبائية وتحديثها، حيث تم إدخال وتزويد الإدارة بالإعلام الآلي الذي عمل على تخفيض العوائق البيروقراطية، وسرع عملية دراسة ومعالجة الملفات الإدارية، كما تم إدخال إطارات جامعية مؤهلة في الإدارة الجبائية لتحسين مستوى بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل، وتدعيم المستخدمين ماديا ومعنويا للقضاء على الرشوة وجعل الإدارة الضريبية مواكبة

---

[1] بلجوهر مجيد،مرجع سابق، ص43

[2] **المرجع نفسه**، ص44.

للتطورات الحاصلة، كما تم وضع أسس جديدة تتماشى مع التطورات الإقتصادية، ألا وهي المركزية التي هدفها فسح المجال لاتخاذ القرارات بصفة عقلانية، وضمان سرعة وفعالية التنفيذ، حيث تم في هذا الصدد تحويل الإدارة المركزية إلى مديرية عامة للضرائب، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 190/90 الصادر في 23 جوان 1990 كما تم إنشاء المستوى الداخلي تسع مديريات فرعية.[1]

ومن أهم هذه الإصلاحات للإدارة الضريبية مايلي:

- تنظيم سير الإدارة المختلفة لضمان سلامة التشريعات الضريبية؛
- تنسيق العمل بين مختلف الإدارات على المستوى الوطني لتوحيد المعاملة الضريبية؛
- تحسين وسائل الفحص والمراجعة وتحديد معايير اختيار العينة التي تم فحصها؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمكلف وتوفير تصريحات ضريبية بسيطة وفي مواعيدها المحددة؛
- تبسيط إجراءات المنازعات و إضفاء شفافية داخل مختلف القطاعات لكسب ثقة المكلف.[2]

كما تم العمل على تحسين العلاقات الخارجية كالإدارة الضريبية، وهذا للتخفيف من حدة التوتر الموجود بين المكلفين و الإدارة الضريبية قصد التقليل من التهرب والغش الضريبي، فواجب الإدارة الضريبية كسب ثقة المكلف بأهمية دفع الضريبة، فيجب أن تكون تلك العلاقة علاقة إنسانية بالدرجة الأولى ثم ان تكون خالية من الحساسية، ولتحقيق هذا يجب مراعاة الإجراءات التالية:

- **الوعي الضريبي (الثقافة الضريبية):** وذلك بالقيام بحملات توعوية لصالح المكلفين وإقناعهم بالواجب الضريبي، وتنظيم ملتقيات وأبواب مفتوحة حول النظام الضريبي ومستجدياته لتحسيس المكلف واطلاعه على كل جديد؛
- **تكوين وإعلام المكلف:** وهذا لتحويل المكلف من معارض لدفع الضريبة إلى مكلف ملتزم، وذلك بالتقرب منهم واتباع سياسة تكوينية رشيدة، بالإضافة إلى محاولة تثقيف المكلف واطلاعه على كل شيء جديد؛
- **تحسين العلاقة الإنسانية:** و التي تعد من أهم الوسائل التي تترك الأثر البالغ على نفسية المكلف، وذلك بتحسين تصرفات الموظفين في الإدارة الضريبية اتجاه المكلفين وتخفيف حدة التوترات التي قد تحدثها الضريبة، وذلك بإحداث برامج نفسية خاصة.

2- إصلاح التشريعات الجبائية:

نظرا لما كان يتميز به النظام السابق قبل الإصلاح من تعقد وعدم استقرار وخاصة صعوبة تحديد وعاء الضريبة وطرق تحصيلها، ومن أجل الوصول إلى نظام ضريبي فعال، تم تبسيط الأخير ومحاولة تثبيت

[1] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 310.

[2] مقداد عبد الكريم، مرجع سابق، ص25.

قوانينه و ذلك بالتقليل من الضرائب وإنشاء ضرائب بسيطة وسهلة التطبيق ومقبولة اجتماعيا، و التي يمكن بفضلها جلب قدرا كافيا من المداخيل وتكريس مبدأ العدالة الضريبية، حيث تمحورت عملية الإصلاح الجبائي في النقاط التالية:

1- تم تنشيط هذا النظام وذلك باستبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة، كتجميع مختلف الضرائب المفروضة سابقا على الدخل في ضريبة واحدة، وهي الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، كم تن استبدال ضريبتي (TUPG) و(TPUGS)، بالرسم على القيمة المضافة (TVA)؛

2- تم تخفيف العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه المؤسسات الإقتصادية والذي حرمها من التوسع وإمكانية التمويل الذاتي؛[1]

3- وضع إدارة ضريبية فعالة التي تعد همزة وصل بين المكلفين والنظام الجبائي؛

4- محاربة الغش و التهرب الضريبي، وذلك بمجموعة إجراءات والتي تمثلت في الإجراءات التالية:

- إنشاء ضرائب بسيطة واضحة يسهل متابعتها؛
- إجبار المكلفين على مسك دفاتر محاسبية تساعد على الوصول إلى الحقيقة في الأوعية الضريبية؛
- الربط و التنسيق بين إدارة الضرائب وعدة إدارات أخرى لتبادل المعلومات؛
- توسيع تقنية الإقتطاع من المنبع للحد من التهرب والغش الضريبي.

5- تحقيق العدالة الضريبية و هذا من خلال عدة إجراءات تم اتخاذها من أهمها:

- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية التي تعتبر أطثر عدالة اجتماعية؛
- توسيع نطاق تطبيق مختلف الإقتطاعات ومراعاة المقدرة التكليفية.

6- توجيه النشاط الإقتصادي والتي تعد من أم الأهداف للإصلاح وهذا لتحقيق الأغراض التالية:[1]

- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية ومراجعة معدلاتها؛
- محاربة جلب الرأسمال للإستثمار في المناطق المراد ترقيتها وذلك عن طريق الإعفاءات؛

إدخال عدة تحفيزات ضريبية لزيادة قيمة الإستثمار وتوجيهه.

3- إصلاح الحوافز الجبائية:

يهدف التحفيز الضريبي إلى تشجيع المتعاملين الإقتصاديين على الإستثمار وتمكين لهذه السياسة أن تأخذ عدة أشكال منها:

- الإعفاء المؤقت أو النهائي من الضرائب؛

[1] مقداد عبد الكريم، مرجع سابق، ص26.

تحقيق معدلات الإقتطاع أو تقليص القاعدة الخاضعة للضريبة، إلا أن هذه السياسة لم تؤدي إلى توسيع الإستثمار لاعتبارين هما:

– البيئة الإقتصادية الإجتماعية التي لم تكن تلائم المبادرات الإستثمارية نظرا لتضمن هذه القوانين على إجراءات وتعقيدات بيروقراطية كثيرة، فلسياسة التحفيز هذه عدة مزايا تتمثل في:

- رفع الإنتاج نتيجة دعم الإستثمار؛
- رفع التشغيل في المؤسسات التي حظيت بهذا الدعم.

إلا انه لا يمكن أن نغفل على بعض العيوب لهذه السياسة كتغيير الهيكل الإنتاجي القائم، فإن هذا التغيير أن يذهب بعيدا إلى نتائج لم تكن مركزية، كهروب الإستثمارات من القطاعات الأخرى إلى القطاعات التي حظيت بهذه الإمتيازات.

المطلب الثاني: الإحصائيات الجبائية من 1990 إلى 1999

سنقوم في هذا المطلب بدراسة إحصائية لتغيرات مبالغ الجباية العادية والبترولية خلال الفترة 1990 إلى 1999

Tableau n˚8: statistiques des recouvrements de 1990 à 1999, en miions de dinars

Produit	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1- Fiscalité ordinaire	**72450**	**79988**	**108832**	**121450**	**169539**	**241992**	**286930**	**312864**	**338460**	**444885**
* Impôts directs	22003	19432	27821	35210	37747	75753	68543	82343	92160	79416
*Enregistrement et timbre	4236	3630	4668	6687	6900	6417	9159	10678	11900	13584
*Taxes diverses sur les affaires	24844	30826	39933	45317	61809	82318	128072	14734	156774	162674
*Impôts indirects	10118	7564	9152	6888	15189	16876	3841	283	537	656
*Droits de douanes	11249	18536	27258	27348	47849	78628	77315	72526	77089	82445
* Produits domaines	/	/	/	/	/	/	/	/	/	6111
2-Fiscalité pétrolière	**74426**	**161567**	**193830**	**179218**	**22176**	**339148**	**507836**	**570765**	**378715**	**560121**
3-Total(fiscalités ordinaire et pétrolières)	**146876 241555**		**302662**	**300668**	**391715**	**581140**	**794766**	**883629**	**717175**	**905006**

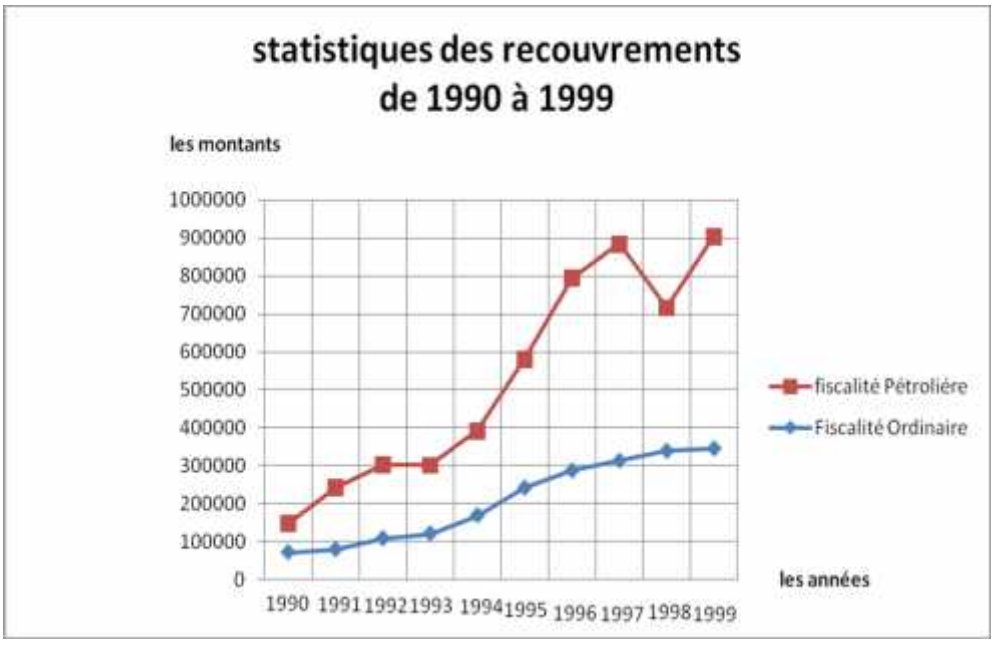

الشكل(1):statistiques des recouvrements de 1990 à 1999

هذا التمثيل البياني يمثل لنا تغير قيمة المبالغ في الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة من 1990 إلى 1999.

التحليل:

نلاحظ أن مبالغ الجباية البترولية تتزايد بمعدل متناقص خلال الفترة 1990- 1994 من 100000 دج إلى 400000 دج وتتزايد بمعدل متزايد خلال 1994 - 1997 من 400000 دج إلى 900000 دج لتتراجع في 1998 إلى مبلغ 700000 دج وتعود مرة اخرى في 1999 إلى 900000 دج. أما مبالغ الجباية العادية فهي في تزايد مستمر بمعدل متناقص خلال الفترة 1990 إلى 1999 من 100000 دج إلى 300000 دج.

المطلب الثالث:الإحصاءات الجبائية من 2000 إلى 2009

سنقوم في هذا المطلب بدراسة إحصائية لتغيرات المبالغ للجباية العادية والبترولية وتطورها خلال الفترة 2000 إلى 2009

Tableau n˚9 : statistique des recouvrements de 2000 à 2009, en millions de dinars

Produit	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1- Fiscalité ordinaire	361967	440387	485827	558974	599919	660518	741002	781894	977692	1164465
* Impôts directs	82341	99202	113768	125529	145232	168371	240292	259484	331826	462780
*Enregistrement et timbre	16221	17026	19001	19272	19599	19618	23544	28129	33917	35965
*Taxes diverses sur les affaires	169945	184298	218044	235611	272226	312377	334370	347233	429776	472644
*Impôts indirects	539	440	722	746	684	845	984	885	1190	1073
*Droits de douanes	86321	104295	126422	143376	137018	143357	113102	132653	163933	172473
* Produits domaines	6600	35120	7870	34440	25160	15950	28410	13510	17050	19530
2-Fiscalité pétrolière	**1169573**	**964464**	**942904**	**1284974**	**1485761**	**2267836**	**2714001**	**2711848**	**4003560**	**2327674**
3-Total(fiscalités ordinaire et pétrolières)	**1531540**	**1404845**	**1428731**	**1843948**	**2085680**	**2928354**	**3455003**	**3493742**	**4981252**	**3492139**

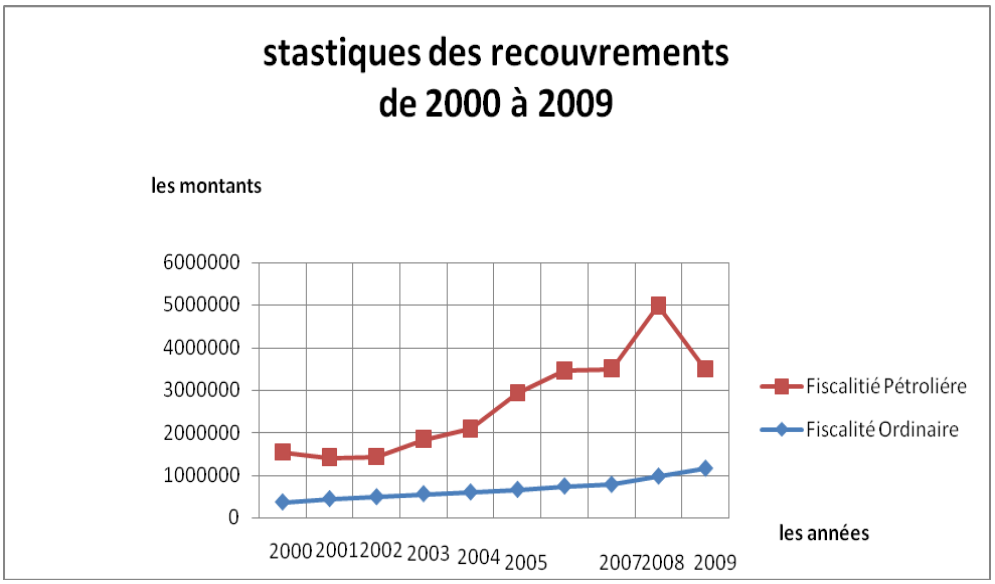

الشكل(2): statistique des recouvrements de 2000 à 2009

هذا التمثيل البياني يمثل لنا تغير قيمة المبالغ في الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة من 2000 إلى 2009

التحليل:

مقارنة بالفترة السابقة (1990-1999) نلاحظ أن مبالغ الجباية البترولية تتزايد بمعدل متناقص خلال الفترة 2000- 2008 من 1000000 دج إلى 5000000 دج لتتراجع في 2009 إلى مبلغ 4000000 دج. أما مبالغ الجباية العادية فهي في تزايد مستمر بمعدل متناقص خلال الفترة 2000 - 2009 لتصل إلى 1000000 دج.

المطلب الرابع: الإحصائيات الجبائية من 2010 إلى 2014

سنقوم في هذا المطلب بدراسة إحصائية لتغيرات لمبالغ الجباية البترولية والعادية خلال الفترة من 2010 إلى 2014

Tableau n°10 : statistique des recouvrement de 2010 à 2014, en millions dinars

Produit	2010	2011	2012	2013	2014
1- Fiscalité ordinaire	**1296709**	**1548533**	**1944573**	**1851000**	**2267450**
* Impôts directs	559405	686405	862403	903000	866120
*Enregistrement et timbre	39841	47958	56265	49000	59300
*Taxes diverses sur les affaires	493926	557671	651662	649200	853330
*Impôts indirects	1325	1459	1850	1500	3000
*Droits de douanes	183562	222190	337571	228300	485700
* Produits domaines	18650	23746	25537	20000	21000
2-Fiscalité pétrolière	**2820010**	**1529400**	**1519040**	**1615900**	**1577730**
3-Total(fiscalités ordinaire et pétrolières)	**4116719**	**3077933**	**3463613**	**3466900**	**3845180**

الشكل(3):statistique des recouvrement de 2010 à 2014

هذا التمثيل البياني يمثل لنا تغير قيمة المبالغ في الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة من 2010 إلى 2014

التحليل:

مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009) نلاحظ أن مبالغ الجباية البترولية تنخفض بمعدل متزايد في سنة 2010 إلى حوالي 3000000 دج لتتزايد خلال الفترة 2010 إلى 2014 من 3000000 دج إلى4000000 أما مبالغ الجباية العادية فهي في تزايد مستمر بمعدل متزايد خلال الفترة 2010 إلى 2014 من 1000000 دج إلى حوالي 2500000 دج

خلاصة الفصل الثالث:

إن للتحفيزات الجبائية أثر كبير وعميق ودور بارز في الإقتصاد خاصة تحقيق الإنعاش الإقتصادي لذا وجب على الدولة الإهتمام أكثر بهذا الجانب وإعطاءها الدور الريادي للمساهمة أكثر في تحقيق التوازن نظرا لما تلعبه التحفيزات الجبائية من دور في معالجة جميع التقلبات الإقتصادية وما تملكه الدولة من مؤهلات جبائية وهذا ما لمسناه من خلال السياسات العامة للبلاد وخاصة فيما يتعلق بالإستثمار والسياسات المنتهجة لهذا المجال إلى أنها تعتبر غير كافية وهذا لما يمكن أن تلعبه هذه السياسة وهذا لمسايرة النظم الإقتصادية الحديثة التي أعطت أهمية أكبر لهذه السياسة وعلى الجزائر اتباع هذه النظم لهذا المجال والتوجه أكثر نحو هذه السياسة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي الذي يمكن تحقيقه دون سياسات جبائية رشيدة.

إن سياسة الإصلاحات الجبائية التي اعتمدت منذ سنة 1991، ركزت من جهة على الإصلاح التشريعي والإصلاح الإداري للضرائب مع محاولة رفع المستوى الذي كان من قبل ذلك كإدخال نظام معلوماتي متطور ومتمثل أساسا في الإعلام الآلي واستبدال منظومة الضرائب القديمة بتشريعات ضريبية جديدة.

ولقد كان لسياسة الإصلاحات الجبائية المنتهجة خلال هذه الفترة أثر كبير وهام في تحقيق التنمية الإقتصادية و تحقيق النمو.

خاتمـــــــة علمـــــة

الخاتمة العامة

بعد هذه الدراسة العامة لمختلف الجوانب المتعلقة بالجباية والتحفيزات الجبائية والإنعاش الإقتصادي، نرى أن الجباية عنصر اقتصادي يفرض تحويل الثروة من ذمة مالية إلى اخرى، ليكون لها دور وأثر في مسار الإنعاش الإقتصادي ويمكن لنا أن نستخلص بعد الأسطر العريضة التي تتضمن أهمية التحفيزات الجبائية لتحقيق موارد مالية ومنافع اقتصادية، وكذا كيف يمكن للتحفيزات أن تؤدي مهامها بطريقة فعالة في تحقيق الأهداف المسطرة لها من قبل السلطات العامة، وخاصة على مستوى استعمالها كوسيلة تحريضية تحفز وتشجع النشاطات الإقتصادية عن طريق الدور الإقتصادي لها.

من المنطلق السابق ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالي الدراسة،كما تعتبر اختبارا لفرضيتها:

تعتبر السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية، ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الإقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الإقتصادي والسياسي للدولة؛

- شرعت الحكومات الجزائرية في تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي لدعم الإقتصاد الجزائري ومواصلة عملية الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المتمثلة في برنامجي الإنعاش الإقتصادي الذي امتد بين 2001 و2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي الذي يمتد ما بين 2005 و 2009 والذين حققت فيهما نتائج إيجابية والمخطط الخماسي من 2010 إلى 2014؛
- يكمن الهدف من وراء سياسة التحفيز الجبائي في تنمية الإستثمار من خلال التحفيزات الممنوحة وكذا ترقية الشغل إضافة إلى تشجيع الصادرات ودعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بعملية التنمية الإقتصادية و بالتالي تطوير الإقتصاد وتحرك عجلة الإنعاش وهذا وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة؛

إن للتحفيزات الجبائية أثر كبير وعميق في الإقتصاد خاصة تحقيق الإنعاش الإقتصادي لذا وجب على الدولة الإهتمام أكثر بهذا الجانب وإعطاءها الدور الريادي للمساهمة أكثر في تحقيق التوازن نظرا لما تلعبه التحفيزات الجبائية من دور في معالجة جميع التقلبات الإقتصادية وما تملكه الدولة من مؤهلات جبائية وهذا ما لمسناه من خلال السياسات العامة للبلاد وخاصة فيما يتعلق بالإستثمار والسياسات المنتهجة لهذا المجال إلى أنها تعتبر غير كافية وهذا لما يمكن أن تلعبه هذه السياسة وهذا لمسايرة النظم الإقتصادية الحديثة التي أعطت أهمية أكبر لهذه السياسة وعلى الجزائر اتباع هذه النظم لهذا المجال و التوجه أكثر نحو هذه السياسة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي الذي يمكن تحقيقه دون سياسات جبائية رشيدة.

الإقتراحـــــات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نضع بعض التوصيات والإقتراحات التي تراها تزيد من مساهمة التحفيزات الحبائية في تمويل ميزانية الدولة و تحسين إيراداتها و بالتالي تحقيق الإنعاش الإقتصادي:

- العمل على تحقيق الإتصال بين الإدارة الجبائية والمكلفين باستخدام مختلف الوسائل وتوعية المكلف بدوره الإقتصادي والإجتماعي عند احترامه لفرض الضرائب،وتوعيته وإعلامه في حالة وجود تحفيزات جبائية؛
- إذا أرادت الدولة إنشاء نظام جبائي عادل وناجح ويتماشى مع التطورات التي تعرفها البلاد يجب توسيع المادة الخاضعة للضريبة وتخفيض النسب الضريبية، وهذا لتحقيق العبء الضريبي؛
- إعادة النظر في النقائص الموجودة بالقوانين والقضاء على التهرب الضريبي، والعمل على محاربة الغش الضريبي؛
- دراسة دقيقة للإعفاءات الجبائية ومنحها للإستثمارات التي ستشكل منابع ضريبية مستقبلية تساهم في تعزيز إيرادات الجباية العادية؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، مما يساهم في تحقيق الإحلال، ويأتي ذلك من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد؛
- الإبتعاد عن الإصلاحات الجبائية الشكلية و القيام بإصلاح ضريبي جذري؛

آفاق الموضوع

في دراسة مواضيع جبائية من أهم هذه المواضيع نقترح:

- ❖ فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة؛
- ❖ الجباية المحلية ودورها في إنعاش ميزانية الدولة؛
- ❖ دعم الطاقة الضريبية، ودورها في الرفع من مردودية الجباية العادية.

و أملنا في الأخير أن يكون هذا الموضوع انطلاقة نحو الأحسن، وأن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع، ومعالجته سائلين المولى أن نفوز بأحر الإجتهاد ولله الحمد والله المستعان.

قائمـــة المراجـــع

قائمــة المراجــع

1-قائمة المراجع باللغة العربية

1-1-الكتب:

1- حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت،1983.

2- خليل محمود الرفاعي، **المحاسبة الضريبية**، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،.1998

3- سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية الجديدة، مصر،2002.

4- طارق الحاج، **المالية العامة**، مطابع الأرز، الأردن، 1999.

5- عادل أحمد حشيشي،**أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت،1992.

6- عطية عبد الواحد، **دور السياسة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1993.

7- غازي عناية، **المالية والتشريع الضريبي**، دار البيارق، عمان،1998.

8- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة، الطبعة الثالثة، الجزائر،2013.

9- ناظم نوري الشهري، **النقود والمصارف**، كتاب للطباعة والنشر،العراق،1995.

1-2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- أباش حمزة، **التحفيزات الجبائية لترقية الإستثمارات**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المركز الجامعي"يحي فارس" المدية، 2077-2008.

2- بارودي حورية، **السياسة المالية ومدى فعاليتها في مواجهة البطالة في الجزائر**، مذكرة نيل ليسانس مالية، المدرسة العليا للتجارة، 1996.

3- بلجوهر مجيد، مغسل سمير، **الإصلاح الضريبي و أثره على المؤسسة الإقتصادية**، حالة الجزائر(1992-1997)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي بالمدية، 2006-2007 .

4- بن الحوزي محمد، **الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الإقتصادية والمالية في الجزائر**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر.

5- خليفي رضوان، **نظم التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمارات**، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الإقتصادية،2002.

6- دراوس مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، حالة الجزائر (1990-2004)، دكتوراه دولية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر 2006.

7- رمضان بهناس، **أثر الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري (1998-2008)**، مذكرة نيل شهادة ليسانس في علوم المالية، المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة 2008.

8- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**،مذكرة الماجستير،العلوم الإقتصادية فرع تخطيط جامعة الجزائر،2006.

9- عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش(2001-2004)**، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر 2011.

1-3-المجلات:

1- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

1-4- القوانين والمراسيم التنفيذية:

1- قانون المالية .1989

1-5-المواقع الإلكترونية:

1- المديرية العامة بالضرائب

2- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

2-1 الكتب:

1-Lucien Mehl،**Science et technique fiscales** ، paris.

2-3 المواقع الإلكترونية:

1-http // bouteflikapressclub.net/ar/sejut.php ?userID=149.02.05.2013

قائمـة الأشكـــل

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
الشكل رقم 01	Statistiques des recouvrements de 1990 à 1999	67
الشكل رقم 02	Statistiques des recouvrements de 2000 à 2009	69
الشكل رقم 03	Statistiques des recouvrements de 2010 à 2014	69

قائمـــة الجـــداول

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
الجدول رقم01	الإعتمادات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2011-2014	27
الجدول رقم02	التجهيزات الهيكلية للعمران	29
الجدول رقم03	إحياء الفضاءات الريفية للجبال،الهضاب العليا والواحات	30
الجدول رقم04	تنمية الموارد البشرية	30
الجدول رقم 05	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي من 2001-2004	31
الجدول رقم06	تكلفة برنامج الإنعاش الإقتصادي من سبتمبر 2001- ديسمبر2003	32
الجدول رقم07	عددالمشارع عند أواخر ديسمبر 2003	33
الجدول رقم08	Statistiques des recouvrements de 1990 à 1999	67
الجدول رقم09	Statistiques des recouvrements de 2000 à 2009	68
الجدول رقم10	Statistiques des recouvrements de 2010 à 2014	69